الشبكة
شبكة السياسات الفلسطينية

استعادة منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة إشراك الشباب

تقرير حلقة سياساتية للشبكة
بتيسير من مروة فطافطة وعلاء الترتير

© Joe Catron

الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية

آب 2020

جدول المحتويات

[المقدمة](#) ٣

[إعادة تكوين منظمة التحرير الفلسطينية: هل ضم حماس والجهاد الإسلامي ممكن؟](#) ٥
بلال الشوبكي

[منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة التمثيل: الانتخابات مقابل الإجماع](#) ١٠
نجمة علي

[إما بناء القيادة من خلال الكفاح أو الكفاف الذليل بلا قيادة فاعلة؟ دور الشباب](#) ١٤
فادي قرعان

[نموذج قيادة من الشتات الفلسطيني في الولايات المتحدة](#) ٢١
دانا الكرد

[المحاسبة والمساءلة: جسر منظمة التحرير الفلسطينية من الماضي إلى المستقبل](#) ٢٤
مروة فطافطة

[الخاتمة](#) ٢٨

[ملحق ١: نبذة عن منظمة التحرير الفلسطينية](#) ٣٠

[ملحق ٢: هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية](#) ٣١

[نبذة عن المؤلفين وميسري الحلقة السياساتية والتقرير](#) ٣٢

مقدمة: استعادة منظمة التحرير الفلسطينية، إشراك الشباب من جديد

تمرُّ الحركةُ الوطنية الفلسطينية في أزمةٍ حادة، وتواجه عقبات غير مسبوقة في سعيها من أجل تحقيق المصير. فقد فشلت اتفاقات أوسلو الموقعة في تسعينات القرن الماضي وفشل مشروع إقامة الدولة الذي انبثق منها في إحراز العدالة للشعب الفلسطيني. بل على العكس، أخذت إسرائيل تُضيِّق قبضَتها العسكرية على الأرض الفلسطينية المحتلة في 1967، وتوسِّعُ مشروعها الاستيطاني غير القانوني. وتُسارع، في الوقت نفسه، إلى ضم ما تبقى من الأرض المحتلة.[1]

لقد بات مئاتُ آلاف الفلسطينيين الذين هجَّرتهم إسرائيل في 1948 ومن ثم في 1967 يشكِّلون وذراريهم قرابةَ نصف الشعب الفلسطيني عددًا. وهم يجدون أن طريقَ العودة، وحتى البقاءَ على قيد الحياة، أمرٌ يزدادُ وعورةً وصعوبة بسبب دعم الولايات المتحدة وتشجيعها إسرائيلَ على انتهاك القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، يكتسي التمييز المنهجي الممارس ضد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل منذ قيام الدولة طابعًا قانونيًا متناميًا، وثمة أصواتٌ متزايدة تصفه بالأبرتهايد والفصل العنصري.

أما قيادةُ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية فقد حوَّلت أولوياتها من التحرر الوطني واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية إلى التركيز على استدامة قبضتها على الحُكم في جيوبٍ محصورة بلا سيادة ولا حتى حُكم ذاتي.

يواصل الرئيس محمود عباس وفصيله السياسي، حركة فتح، الهيمنةَ على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في الضفة الغربية المحتلة، حيث يحتكران صنع القرار ويسحقان المعارضة. وبالمثل، تُدير حركة حماس منذ انتزعت السيطرة والحكم في قطاع غزة من السلطة الفلسطينية سنة 2007 حكومةً توازي حكومة السلطة، ولا تتسامح مع المعارضة. ولغاية الآن، فشلت جميع محاولات الوساطة للتوفيق بين فتح وحماس في إنهاء الانقسام السياسي.

يمكن القول باختصار إن هياكلَ الحوكمةِ الفلسطينية في المستويات كافة ضعيفةٌ وغيرُ ديمقراطية. فليست هناك آليات تضمن تجديدَ تلك الهياكل برفدها بفاعلين سياسيين جُدد وأفكار جديدة أو تكفل محاسبةَ القيادة ومساءَلتها أمام الشعب الفلسطيني الذي تمثله. لقد كُتبَ الكثير عن قصور القيادة الفلسطينية وعن هيمنة فتح على السياسة والمؤسسات الفلسطينية وعن الانقسام بين فتح وحماس وعن النزعات الاستبدادية المقلقة في السلطة الفلسطينية. وهناك الكثير من الدراسات السياساتية ومحاولات استشراف المستقبل وسيناريوهات التخطيط لحقبة ما بعد عباس.

وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك أسئلةٌ معلَّقة حول قيادة المشروع الوطني الفلسطيني ومساءلتها، ولا بد من الإجابة عليها. ولذلك، دعت شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة) الفريقَ السياساتي المعني بالقيادة والمساءلة للانعقاد لدورة ثانية لمناقشة مسألة استعادة منظمة التحرير الفلسطينية ونماذج القيادة والمساءلة التي يمكن أن تُجدِّدَ الحقل السياسي الفلسطيني.[2]

ركَّز الفريق السياساتي في دورته الثانية على الشباب الفلسطيني. في حين قد يشعر الفلسطينيون الأكبر سنًا بالخذلان من منظمة التحرير الفلسطينية أو الانفصال عنها وعن القيادة الفلسطينية، لا يملك الكثير من الشباب الفلسطينيين سوى معلومات قليلة عن منظمة التحرير وليست لديهم الرغبة في الانخراط فيها.[3] يحاولُ هذا التقرير تحديد موقع هؤلاء الشباب من تحديات الماضي والقدرة الكامنة في المستقبل. وثمة مادتان في هذا التقرير تتناولان القيادة الشبابية على وجه التحديد. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يفترض أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولا يقترح بديلًا لها. فبالرغم من الظروف الحالية وكل الانتقادات لمنظمة التحرير والعُطل الذي أصابها، تظل المنظمة الآليةَ المؤسسية الوحيدة الراسخة التي يمكن إحياؤها واستعادة صفتها التمثيلية - إنْ عادت لتحمل مسؤوليتها.

هذا التقرير هو ثمرة جهود اثني عشر عضوًا من الشبكة شاركوا في عملية التحليل والتوليف والتجميع. وقد ساهم هؤلاء المشاركون في التقرير بطرق عديدة لم تقتصر على كتابة المحتوى فقط. أدارعلاء الترتير ومروة فطافطة عملَ الفريق السياساتي، بينما قام بمراجعة الأقران كلٌ من يارا هواري وإيناس عبد الرازق وجميل هلال، وأبدوا ملاحظاتهم وآراءهم وساهموا بمدخلاتهم في جميع المراحل. وساهم علي عبد الوهاب وديانا بطو وأمجد عراقي بأفكارهم واقتراحاتهم وخبراتهم طوال العملية. أمّا بقية أعضاء الفريق السياساتي فاضطلعوا بمهمة إنتاج المحتوى الذي حددته المجموعة على النحو المبين أدناه.

١. يستند هذا القسم إلى مادة كتبتها الميسرة المشاركة للحلقة السياساتية مروة فطافطة وأوردت فيها معلومات أساسية.

٢. تتَّبع الشبكة منهجية الفِرق السياساتية كوسيلة لإشراك مجموعة من أعضائها المحللين في دراسةٍ ممتدة زمنيًا تهدف لإطراق الفكر في مسألة ذات أهمية كبرى للشعب الفلسطيني. ويمكن الاطلاع على الأوراق التي أنتجها الفريق السياساتي المعني بالقيادة والمساءلة في دورته الأولى بالنقر هنا وهنا وهنا.

٣. انظر هذا المصدر على شبكة الإنترنت للاطلاع على سرد تاريخي من جامعة أوكسفورد لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية من الخمسينات وحتى السبعينات، يشتمل السرد على مصادرَ رئيسيةٍ وروايات منقولةٍ مباشرةً عمَّن عاصروا تلك الفترة. وللاطلاع على مخطط مفصل للسياسة الفلسطينية، انقر هنا.

كتب المادة الأولى بلال الشوبكي الذي له منشورات عديدة حول الإسلام السياسية والهوية، ويتتبع في ورقته المعنونة "إعادة تكوين منظمة التحرير الفلسطينية" التطورَ السياسي لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ويوضح كيف أن الفرصة لم تكن مواتيةً أكثر من اليوم لإدخال الحركتين في منظمة التحرير بعد إقصائهما عنها لقرابة 30 عامًا.

أمّا نجمة علي التي تطرقت الى قوةَ الفئات المضطهدة على إحداث التغيير الاجتماعي، فتناولت في ورقتها "مسألة التمثيل"، مسألةَ الطابع الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية: أهي حركة تحرر أم حكومة؟ ويتوقف على الإجابة على هذا السؤال شكلُ نظام التمثيل الذي يجب أن تتبناه - نظام الإجماع أو نظام الانتخاب. (ترد في الملحق صورةٌ تبين تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية ورسمٌ بياني يُظهر هيكل المنظمة).

يُسخِّر فادي قرعان خبرَته في القانون الدولي وتنظيم الحملات وريادة الأعمال في مناقشة مسألة القيادة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويتناول المعوقات الحقيقة، والمدبَّرة أحيانًا، الماثلة في طريق تطوير القيادة الحقة، ولا سيما في أوساط الشباب، ويُصرّ على أن القيادة من خلال المقاومة هي المَخرج من المأزق الحالي.

تطرح دانا الكرد، المتخصصة في السياسة المقارنة، والباحثة في مدى تأثير الرعاة الدوليين في ممارسة السلطوية في الأرض الفلسطينية المحتلة، نموذجًا فذًا للقيادة الشبابية. وتساهمُ في هذا التقرير بتحليلٍ نيِّر وتثقيفي حول تأسيس حركة الشباب الفلسطيني ونشأتها، وكيف نجحت في تطورها من خلال التصدي للمسائل التي واجهتها في كل مرحلة.

كتبت مروة فطافطة، بالإضافة إلى مشاركتها في تيسير عمل الفريق السياساتي، الورقةَ الأخيرة في التقرير وركزت فيها على قضية المحاسبة والمساءلة في النضال من أجل استعادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتشير إلى أن تدابير المحاسبة كانت ضعيفة حتى في أوج منظمة التحرير، وتناقش السبيل إلى ضمانِ أن تكون المحاسبةُ والمساءلة جزءًا من الحركة الوطنية المستقبلية.

وبالإضافة إلى المواد المذكورة أعلاه، ساهمت دانا الكرد ونجمة علي وفادي قرعان وجميل هلال كجزء من مشاركتهم في الفريق السياساتي بتعقيبات منشورة على موقع الشبكة الإلكتروني أو سيتم نشرها في الأسابيع المقبلة. شارك أعضاء الفريق السياساتي أيضًا في نقاش نظمته الشبكة حول المشاركة الفلسطينية في الانتخابات الإسرائيلية، وفي مختبرين للسياسات الفلسطينية حول الانتخابات الفلسطينية والقيادة الفلسطينية في زمن الجائحة.[4]

يتقدم الفريق السياساتي بالشكر إلى شعبة الأمن الإنساني في وزارة الشؤون الخارجية السويسرية وإلى المكتب التمثيلي السويسري في رام الله لدعمهم الفريق في إعداد التقرير، مع التأكيد على أن الآراء والتحليلات الواردة فيه لا تعبر إلا عن أصحابها. ونود أيضًا أن نتقدم بالشكر إلى زملائنا في الشبكة، نادية حجاب، التي ترأست فريق التحرير، وميغان دريكسول، التي أشرفت على إعداد التقرير، وميمي كيرك، التي اضطلعت بمهمة ضبط الجودة.

وبالإضافة إلى هذا التقرير الذي لا يُعد شاملًا أو نهائيًا بأي حال من الأحوال، وإلى جانب عمل الفريق السياساتي المعني بالقيادة والمساءلة، يعكف فريقٌ آخر في الشبكة على إعداد دراسة من المقرر نشرها في أيلول/سبتمبر 2020 حول السلك الدبلوماسي في منظمة التحرير الفلسطينية لتقييم دوره في تمثيل الشعب الفلسطيني، ومدى انخراط الشتات الفلسطيني، الفعلي والممكن، في إحراز الأهداف الوطنية الفلسطينية. وإلى ذلك الحين، نضع بين أيديكم تقرير الفريق السياساتي هذا كمساهمة في النقاش الجاري حول إحياء النضال التحرري الفلسطيني من أجل الحرية وتقرير المصير.

٤. للاطلاع على عينة مختارة من المراجع والأدبيات المتوفرة حول قضايا القيادة والمساءلة والحوكمة الفلسطينية باللغة الإنجليزية، يرجى الضغط هنا أو الولوج إلى الرابط الإلكتروني التالي https://al-shabaka.org/en/

انضمام حماس والجهاد إلى منظمة التحرير، هل هو ممكن، وكيف؟

بلال الشوبكي

أراد أحمد الشقيري للمنظمة أن تكون كياناً يمثّل الكل الفلسطيني حين قام بتأسيسها، لكنّ إرادته تلك لم تتحقّق حيث اتخذت حركة فتح موقفاً حادّاً من المنظمة، تجلّى بتاريخ 9 ديسيمبر 1967 حين وزّعت بياناً على وزراء الخارجية العرب في مؤتمرهم الذي عُقد في القاهرة، حيث حمل البيان انتقاداً لسياسة الشقيري، مؤكدة عدم ثقتها به. سبق بيانها هذا تأكيدها على رفض الوصاية العربية وضرورة تبنّي الكفاح المسلح لتحرير فلسطين. إلى حدٍّ ما؛ يشبه موقف فتح نهاية الستينات موقف حماس والجهاد الإسلامي الحالي من المنظمة، فيما يتعلق بالبرنامج السياسي؛ أهدافاً ووسائل.

بيد أنّ الحركتين الإسلاميتين، أي حماس والجهاد، موقفهما من المنظمة لم يستند فقط إلى البرنامج السياسي، أو البناء المؤسساتي للمنظمة، إنّما استند أيضاً إلى الأرضية العقائدية، ولذلك نرى مثلاً أن دخول حركة فتح إلى المنظمة لم يتطلب سوى عام بعد البيان المذكور أعلاه، فيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي ما زال دخولهما إلى المنظمة متعذّراً، والسبب الأساسي يعود إلى أنّ الفصل بين ما هو سياسي وما هو أيديولجي في مسألة مرتبطة بجوهر القضية الفلسطينية أمرٌ قد يُفضي إلى انهيار الحركتين أمام أدبياتهما السياسية ومرجعيتهما الدينية والأرضية الجماهيرية لكلّ منهما. لذلك تطلّب حديثهما عن الدخول إلى منظمة التحرير شروطاً مسبقة لم يتحقّق أي منها إلى الآن.

مع ذلك؛ فإنّ ثلاثة عقود وأكثر من العمل في الساحات الفلسطينية جميعها لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، تخلّلتها الكثير من الأحداث التي دفعت الحركتين لإبداء شيءٍ من التغيير تجاه المنظمة، وبشكلٍ أكثر وضوحاً جاء التغيير من حركة حماس، وإن لم يقُد حتى الساعة إلى تمهيد حقيقي لطريق دخولها إلى المنظمة، فهو قد يساعد في بناء تصوّرات

جديدة لانضمام كل الفصائل الفلسطينية إلى منظمة التحرير بما فيها حماس وباحتمالية أقل للجهاد الإسلامي، على أن تستند هذه التصوّرات على عدّة حقائق: أبرزها تطوّر الخطاب السياسي لحركة حماس، والمتغيرات الإقليمية، وتآكل السلطة ككيان وطني، وإدارة إسرائيل ظهرها لحل الدولتين.

حماس والمنظمة: من الميثاق إلى الوثيقة

أصدرت حركة حماس ميثاقها سنة 1988 وقد ضمّنته مادة خاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، هي المادة سبعة وعشرون، وجاء فيها: "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك. وتأثرًا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات. ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية -وما يمكن أن تتطور إليه- وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرّط في دينه فقد خسر. ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء."

> إن التطورات التي شهدتها السنوات القليلة الأخيرة تجعل التفكيرَ في إحياء منظمة التحرير الفلسطينية أمرًا سانحًا أكثر بالرغم من الغيرة المؤسسية التي ينبغي التغلب عليها.

الحديث بمفردات إيجابية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، والتأكيد على متانة الروابط معها كما جاء في نص المادة أعلاه، لم يخفِ التناقض الصارخ والمشار إليه بوضوح، "العلمانية مقابل الدينية". ما يمكن قراءته في هذه المادّة، أنّ سؤال الحكم كان حاضراً عند حماس منذ اللحظة الأولى، وأنّها رغم تقديمها لنفسها حينها كحركة مقاومة ضدّ الاحتلال، غايتها التحرير، لم تتجاهل مستقبل فلسطين كبلدٍ إسلاميّ حسب معتقدها، يسود فيه الإسلام كمنهج حياة، بما يعنيه ذلك من طبيعة نظام الحكم المُتخيّل لمرحلة ما زال الحديث عنه مبكّراً. كما يُقرأ في المادّة أيضاً أنّ عدم تبنّي المنظمة للإسلام كمنهج حياة سيحول دون اصطفاف حماس إلى جانب فتح في نفس الخندق ضد الاحتلال، أو بشكلٍ أدقّ، فإنّ حماس لن تقبل حتى قتال الاحتلال تحت مظلّة منظمة التحرير الفلسطينية. هذه القراءة ترجمتها حماس عملياً خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى حين دَعت مراراً إلى فعاليات نضالية مختلفة عمّا دعت إليه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قابلتها الأخيرة بخطاب مشكّك بوطنيتها متهمة حماس بشقّ وحدة الصفّ الوطنيّ.

على أيّة حال، لم يُجب الميثاق بوضوح على سؤال مهم حول نظرة حماس إلى المنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وتُرك الأمر لما صدر عن الحركة لاحقاً، بوضوح أكثر، وبخطاب لم يلتفت إلى مسألة اعتبار الإسلام منهج حياة، بقدر ما التفت إلى آليات تشكيل المجلس الوطني وبرنامج المنظمة السياسي، وهو مؤشر على أنّ حماس لم تحتكم إلى ميثاقها في كثير من سياستها. في نيسان 1990 مثلاً، ردّت حركة حماس على دعوة تلتقها للمشاركة في التحضير لجلسة المجلس الوطني، بأنّها تدعو إلى أن يكون الانتخاب أدة تشكيل المجلس، فإن تعذّر ذلك فيجب أن يكون التعيين المنصف الذي يعكس وزن الحركات الفلسطينية هو المطبق، وأن يُعدّل البرنامج بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم. هذه الرسالة التي بعثت بها حماس إلى عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني في حينها، تشير إلى أنّ حماس أصبحت أكثر تحديداً في توصيف خلافها مع المنظمة، وأنّ الأمر مرتبطٌ بمسألتين جوهريتين هما:

أولاً: أنّ تمثيل المنظمة للفلسطينيين مشروط ببنائها مؤسساتياً على أساس الانتخاب، أو التعيين بما يعكس وزن الحركات في الشارع.

ثانياً: أنّ برنامج المنظمة السياسي يجب ألّا يتناقض مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم. هذه النقطة لا يمكن تفسيرها إلا بالعودة إلى ميثاق حماس، حيث التنازل عن أي جزء من الأرض هو مخالف للعقيدة الإسلامية.

ودون إغراقٍ في تفاصيل العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية تاريخياً، التي كانت في واقع الأمر علاقة حماس بحركة فتح التي فرضت هيمنتها على المنظمة، فإنّ سنوات قليلة بعد نشوء حماس، وخفوت صوت الانتفاضة، وبدء مرحلة أوسلو، كانت كفيلة بأن تدخل منظمة التحرير الفلسطينية حالة الموت السريري، فيما ميثاق حماس أصبح لسنوات طويلة عبارة عن أوراق منسيّة لا يعود لها سوى باحثٌ أراد التوثيق، أو سياسيّ إسرائيلي في الغالب أراد إدانة حماس على منبرٍ دبلوماسيّ أو إعلامي.

سنوات قصيرة انبرت فيها حركة فتح لإدارة سلطة تحت الاحتلال وتجاهلت فيها منظمة التحرير، فيما انبرت حركة حماس للعمل المسلّح خلال التسعينات، أصبحت بسببه

حركة محاربة لا من إسرائيل فحسب، بل من أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية. بيد أنّ فشل مباحثات كامب ديفيد عام 2000 في تحويل سلطة ما بعد أوسلو إلى دولة فلسطينية، وما تبع هذا الفشل من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، قاد إلى مرحلة جديدة، عادت خلالها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى ساحة المواجهة مع الاحتلال جنباً إلى جنب مع حركة حماس والجهاد الإسلامي، دون أن يكون نضالهما في هذه الانتفاضة أيضاً تحت نفس المظلّة السياسية. في سنوات الانتفاضة الثانية لم تعد الخلافات الفلسطينية الداخلية بنفس الحدّة، ولم يكن ممكناً على المستوى الشعبي الالتفات إلى تلك الخلافات ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون في حينها قد بدأ اجتياحاً كاملاً للمناطق الفلسطينية.

حتى نهايات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، لم تكن منظمة التحرير قد استيقظت من غيبوبتها، إلّا أنّ جملة متغيرات نوعية حدثت في تلك المرحلة، قادت إلى محاولات متسارعة لبعث منظمة التحرير من جديد، وعلى يدِ من غيّبها لسنوات. تراجع العمل المسلّح في نهايات الانتفاضة، ورحيل ياسر عرفات في باريس بعد أن قضى نحبه محاصراً في رام الله، وانتخاب محمود عباس الرافض للعمل العسكري، وتطبيق خطة الانسحاب أحادي الجانب الإسرائيلية من قطاع غزة، والمحادثات الفلسطينية الداخلية لترتيب البيت في مرحلة ما بعد الانتفاضة، كلّها عوامل قادت حركة حماس إلى أن تُعلن نيّتها المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، جاء ذلك على لسان أحد قيادييها في نابلس، هو محمد غزال.

حماس التي اعتبرت التوقيع على أوسلو خيانة، ورفضت المشاركة في انتخابات 1996، ومنعت أعضاءها من ذلك، لم تجد حرجاً في المشاركة في انتخابات 2006، على اعتبار أنّ مرجعية تلك الانتخابات هو إعلان القاهرة 2005، وأنّ اتفاقية أوسلو انتهت حين سوّت دبّابات شارون مقرّات السلطة بالأرض، وأنّ انسحاب إسرائيل من غزة هو نتاج الفعل المقاوم الذي ترى حماس أنّها أبرز روّاده. على هذه الأسس بادرت حماس بالمشاركة، وعلى غيرها من الأسس وافقت الأطراف المعنية على مشاركة حماس أو غضّت طرفها عن ذلك. إجمالاً كانت تلك الاطراف ترى أنّه سيكون من السهل احتواء حماس وترويضها كمعارضة في قفص السلطة، كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي الأميركي حينها أوضحت هذه الفكرة بشكلٍ لا يستدعي التأويل.

الجهاد على خُطى حماس

إعلان القاهرة 2005 كان مؤشراً على توافق فلسطيني كامل بشأن ضرورة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً بعد ما تلقّته السلطة من محاولات تقويض إسرائيلية، جعلت من الابقاء على سُبات المنظمة انتحاراً سياسياً فلسطينياً. جاء في نص الإعلان أنّ المجتمعين قد وافقوا "على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينيّة وفق أسسٍ يتمّ التراضي عليها بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينيّة بصفة المنظمّة الممثّل الشرعيّ والوحيد للشعب الفلسطينيّ. ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولّى تحديد هذه الأسس، وتتشكّل اللجنة من رئيس المجلس الوطنيّ وأعضاء اللجنة التنفيذيّة لـ (م. ت. ف.) والأمناء العامّين لجميع الفصائل الفلسطينيّة وشخصيّات وطنيّة مستقلّة، ويدعو رئيسُ اللجنة التنفيذيّة لهذه الاجتماعات."

مثّل هذا الإعلان قفزة عمّا صدر عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي أيضاً في بداية التكوين، فالجهاد الإسلامي رغم قلّة احتكاكها وتصادمها مع المنظمة وفتح بحكم أنّها لا تشكّل منافساً في استقطاب القاعدة الجماهيرية، إلّا أنّ موقفها لم يختلف كثيراً عمّا ورد في ميثاق حماس، فأمينها العام المؤسس فتحي الشقاقي قال: "وجود نقاط ضعف في المشروع الوطني الفلسطيني تتركز حول الأيديولوجية السياسية الوطنية نفسها التي استبعدت الإسلام من محتواها الفكري، في الوقت نفسه إشكالية الحركة الإسلامية التقليدية التي كانت غائبة عن المسألة الفلسطينية... فمن يحملون الإسلام لا يتوجهون إلى فلسطين، ومن يتوجهون إلى فلسطين (التيار الوطني) يستبعدون الإسلام من محتواهم الفكري والنضالي، أما نحن فقد اكتشفنا أن فلسطين تقع في قلب القرآن، وأن فلسطين آية من الكتاب، وأدركنا بهذا الفهم مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للحركة الإسلامية والأمة العربية والإسلامي."[1] فإعلان القاهرة الذي وقّعت عليه حماس والجهاد الإسلامي نادى بضرورة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، أيّ أنّ مسألة أيديولوجية المنظمة وتبنّيها للإسلام قد تم تجاوزها. بذلك، يمكن القول أنّ هذا الإعلان يمكن أن يبنى عليه تصوّر آلية دخول الحركتين للمنظمة، حيث أنّ الشروط المسبقة للانضمام إجرائية وقابلة للتطبيق.

إلّا أنّ ما تبع الإعلان من تطوّرات سياسية داخلية حالت دون البناء عليه بشكلٍ عمليّ، ففوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006، وعدم احترام هذا الفوز من قبل قوى داخلية أبرزها حركة فتح، وقوى إقليمية ودولية، وسياساتهم الإقصائية تجاه حماس والتقويضية لحكمها، وما تبعه من استخدام حركة حماس للسلاح لتأمين حكمها في غزة دفع بالفلسطينيين إلى اقتتال داخلي ومن ثم إلى انقسامٍ سياسي فمؤسساتي. وخلال ما يتجاوز العقد من الزمان، استهلك الفلسطينيون جلّ طاقتهم السياسية في إدارة الانقسام لا في البناء على إعلان القاهرة لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

كما أنّ منظمة التحرير الفلسطينية وخلال أعوام الانقسام الذي ما زال واقعاً، أصبح تفعيلها ملحّاً بالنسبة لفتح، لا بسبب ما ذكر سابقاً، إنّما لتحجيم حماس، وإيجاد فضاء مختلف عن فضاء السلطة الذي أصبحت حماس من مكوّناته

١. رحلة الدم الذي هزم السيف، الأعمال الكاملة للدكتور فتحي الشقاقي، إعداد رفعت سيد أحمد، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة ط١، ١٩٩٧، ص٦٨.

الأساسية. تفعيلها من وجهة نظر حركة فتح لم يسبقه أي إصلاحات أو انتخابات، وهو ما جعلها نقطة أساسية من نقاط الخلاف الفلسطيني الداخلي، بل أصبح مطلوباً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد دون شروط مسبقة وهو ما رفضته الحركتين مراراً. بيد أنّ الضغوط التي مورست على الحركتين، والمتغيرات الإقليمية في مرحلة الثورات العربية وتحديداً ضعف الإسناد السوري والإيراني لحماس والجهاد، وخسارة الإخوان المسلمين للحكم في مصر، دفعت الحركتين وبشكل أكبر حركة حماس لتغيير خطابها السياسي بالمجمل، بما في ذلك المتعلق بمنظمة التحرير.

فما ورد في ميثاق حماس حول المنظمة جبّته وثيقة حماس السياسية التي أعلنتها عام 2017، حيث ورد فيها أنّ "منظمة التحرير الفلسطينية إطار وطني للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يجب المحافظة عليه، مع ضرورة العمل على تطويرها وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة جميع مكونات وقوى الشعب الفلسطيني، وبما يحافظ على الحقوق الفلسطينية". هذا النص يعلن بشكل واضح أنّ الحركة دخلت في مرحلة جديدة لا تحتكم فيها بشكلٍ أساسي إلى أدبياتها القديمة التي تركّز على المرجعية الإسلامية، بقدر تركيزها على البناء الديمقراطي والحقوق السياسية، وهو تطوّر نوعي يمكن استثماره في تصوّر شكل انضمام حماس إلى المنظمة.

أمّا حركة الجهاد الإسلامي فكانت أكثر وضوحاً في وثيقتها السياسية الجديدة التي نشرتها عام 2018، حيث أكدت على أنّ المنظمة لا تمثّل الكل الفلسطيني، وأنّه لا بدّ من تصحيح مسارها السياسي بما يتناقض مع نهج التسوية، إلّا أنّ التطوّر جاء في عدم استحضار المفردات التي استخدمها الشقاقي في الحديث عن المرجعية الإسلامية للعمل الوطني، حيث نادت الوثيقة بضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بشكل ديمقراطي، وعليه؛ فإنّ الجهاد الإسلامي لا تختلف عن حركة حماس في نظرتها لشرط منح المنظمة صفة التمثيل، وقد جاء موقف الجهاد الإسلامي الرافض للتوقيع على البيان الختامي لحوارات موسكو عام 2019 منسجماً مع وثيقتها السياسية، إذ رفضت البند الذي ينص على اعتبارالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني دون أن يشار في النص إلى ضرورة إصلاحها وإجراء انتخابات لمجلسها الوطني.

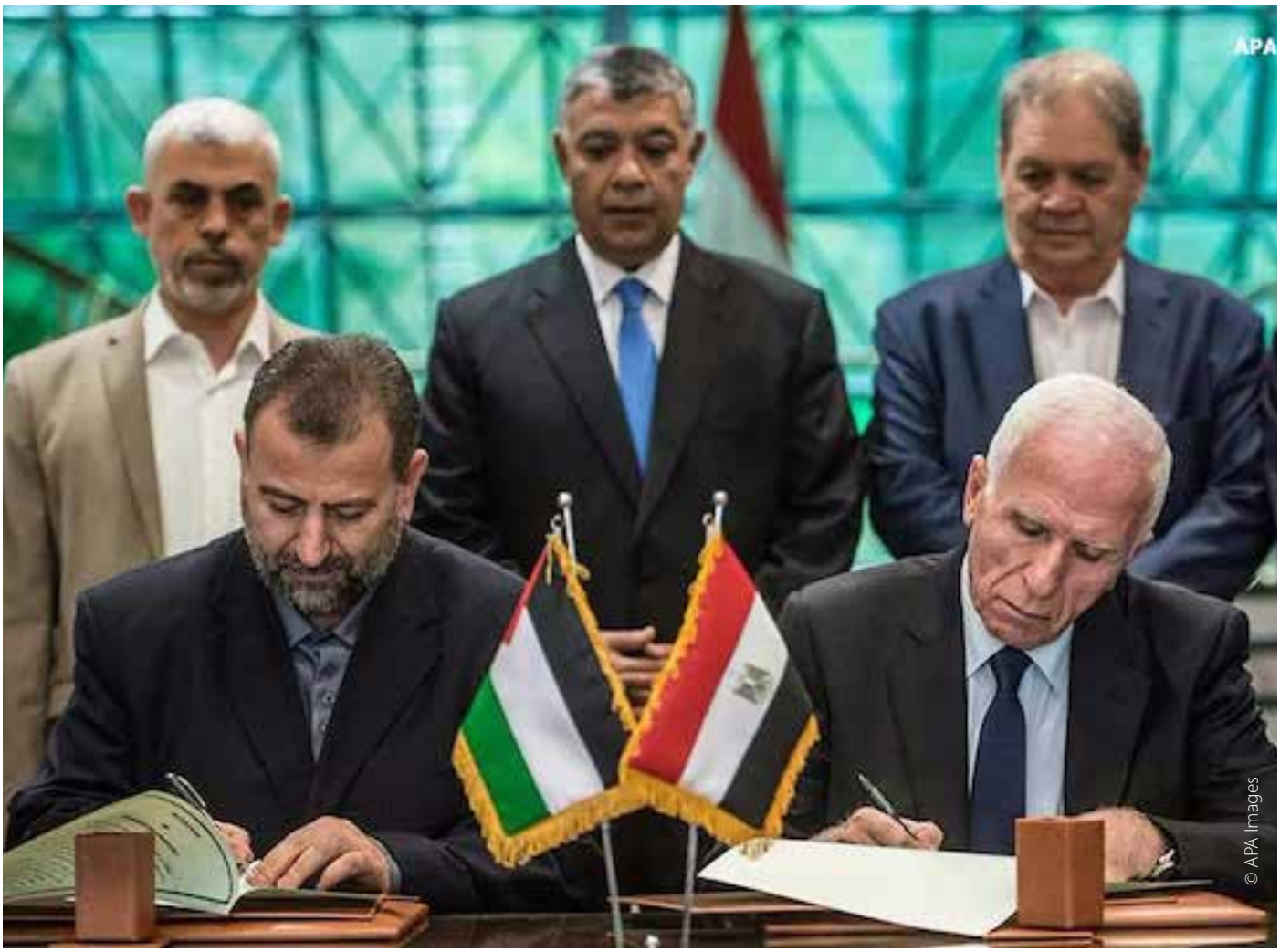

تصوّر مستقبلي لانضمام الحركتين إلى المنظمة

تأسيساً على ما سبق، وبإيجاز، فإنّ مسألة تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تُبنى على الحقائق التالية:

* لا يوجد أي إطار سياسي حالي يمكنه الادعاء أنّه يمتلك صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
* لا يوجد أي أطروحات بديلة لتشكيل كيان جديد يمثّل الكل الفلسطيني.
* فشل مسار التسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي وتآكل مؤسسات السلطة كبنية وطنية وتعاظم دورها الوظيفي.
* تعثّر حركات المقاومة بفعل الحصار والمتغيرات الاقليمية وإغراقها في إدارة الشأن العام في قطاع غزة، وتقويضها في الضفة الغربية.
* اعتراف جميع الفصائل بما فيها حماس والجهاد بأهمية منظمة التحرير الفلسطينية وضرورة تفعيلها.
* تجاوز حركتي حماس والجهاد الإسلامي لشرط تبنّي منظمة التحرير للإسلام كمنهج حياة.

فيما انضمام حركتي حماس والجهاد الاسلامي لمنظمة التحرير يجب أن يُبنى على إعلان القاهرة 2005، ووثيقة حماس السياسية 2017، ووثيقة الجهاد الإسلامي السياسية 2018، وذلك على النحو التالي:

لا يزال إعلان القاهرة ٢٠٠٥ يوفر أساسًا متينًا لدعوة الفصائل السياسية الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاجتماع مجددًا.

* الانتقال من مرحلة الاتفاق على ضرورة إصلاح وتفعيل المنظمة، إلى الاتفاق على إجراء انتخابات لمجلسها الوطني، وأن يتزامن ذلك مع تفاهم حول آلية إجراء الانتخابات أينما كان ذلك متاحاً، وأن يتم التفاهم على آلية لتمثيل الفلسطينيين في الوطني الجديد ممّن يتعذّر إجراء الانتخابات لديهم.
* الاتفاق على أنّ مراجعة البرنامج السياسي لمنظمة التحرير والخروج ببرنامج جديد أو معدّل هي مسألة تُترك للمجلس المُفترض انتخابه.
* أن يشرع المجلس الوطني حال انتخابه في تشكيل لجان لإعادة بناء وهيكلة مؤسسات المنظمة وبما ينسجم مع برنامجها السياسي، وأن تنعكس نتائج انتخابات الوطني على كافة مؤسسات المنظمة من حيث تمثيلها للكل الفلسطيني.
* أن يتم البحث عن آليات تضمن حماية نتائج الانتخابات واحترامها ومن ثم احترام ما سيخرج عن المجلس الوطني الجديد.

منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة التمثيل: الانتخابات مقابل الإجماع

نجمة علي

يحاول الفلسطينيون منذ سنوات إحياءَ ممثلهم الوطني، منظمة التحرير الفلسطينية. وكجزء من تلك المساعي، يطالب الكثيرون بانتخابات مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الجهاز التشريعي في المنظمة. غير أن منظمة التحرير ليست دولة، ولا يمتلك الشعب الفلسطيني وضعًا مدنيًا واحدًا بل أوضاعًا متعددة تبعًا لمواقع تواجده الجغرافي. لذا، فإن أي نقاش حول الانتخابات يجب أن يأخذ في حسبانه هذه التحديات. تهدف هذه الورقة إلى توسيع دائرة النقاش حول قضية التمثيل بطرح مسألتين رئيسيتين هما، شكل التمثيل والتحديات التي تفرضها بنية منظمة التحرير نفسها. وتختتم ببعض الاقتراحات من أجل المستقبل.

التمثيل من خلال الانخراط

ثمة فرقٌ بين التمثيل السياسي وبين الانخراط السياسي، وهو فرقٌ مهم، ولا بد لأي نقاش حول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية أن يُعرِّفه ضمن مصطلحاته السياسية. ينص النظام الأساسي لمنظمة التحرير في المادة (4) من الفصل الأول على أن انخراط الفلسطينيين في مؤسساتها واجبٌ طبيعي:[1]

> الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

١. صدَرَ النظام الأساسي سنة ١٩٦٤، ثم خضع للتعديل في ١٩٦٨، ومرةً أخرى في ١٩٩٦ ليتوافق مع قبول منظمة التحرير الفلسطينية بعملية أوسلو للسلام.

تبنت منظمة التحرير الفلسطينية المقاومةَ الفدائية، وأصرت أن يكون صنع القرار الفلسطيني مستقلًا عن الأنظمة العربية، وبذلك حظيت بالشرعية لتعبئة الفلسطينيين وإشراكهم، ولا سيما في مخيمات اللاجئين الذين كان يُنظَر إليهم حتى ذلك الحين كضحية يؤسَفُ لها. وفي هذا الصدد، يقول فتحي أبو العردات، أمين سر حركة "فتح" وأمين سر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، "للمرة الأولى بعد النكبة وهزيمة 1967، أوجدت منظمة التحرير الفلسطينية عند تأسيسها جهةً مرجعية ليلتف شعبنا حولها ويُجمِّع طاقاته فيها".

> لا بد لأي نقاش حول الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن يجري ضمن المصطلحات السياسية المتمثلة في الانخراط والمشاركة.

وهكذا، وبعد سيطرة المنظمات الفدائية على منظمة التحرير في 1968-1969، انخرط عامة الفلسطينيين بشدة في مؤسسات المنظمة على المستويين السياسي والمجتمعي. وأعيد تشكيل عضوية المجلس الوطني الفلسطيني سامحا باستيعاب الفصائل والمنظمات المختلفة وحتى الأفراد الذين كان من بينهم ممثلون لمخيمات اللاجئين والنقابات المهنية. وبالتالي، تحقق التمثيل الحقيقي من خلال الانخراط السياسي وبث مشاعر الانتماء، حيث منحَ الالتفاف الجماهيري والانخراط الجماعي الشرعيةَ للمنظمة. وهذا الشكل من التمثيل السياسي نجده أيضًا عند حركات تحرر وطنية أخرى.[2]

بعد عشر سنوات على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، اعترف بها مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط سنة 1974 باعتبارها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،" والنائب عن الفلسطينيين أينما وجدوا.[3] وبتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته، مُنحت منظمة التحرير صفةَ مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأضحت ممثلَ الشعب الفلسطيني باسم فلسطين. ومثلت المنظمةُ فلسطين أيضًا في حركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وفي العديد من المنابر والمحافل الأخرى، وافتتحت سفارات ومكاتب تمثيلية حول العالم.[4]

يقوم هذا النوع من التمثيل السياسي على الاعتراف الإقليمي والدولي، مستندا على التمثيل الشعبي الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية سابقًا، والذي احتفى به الفلسطينيون، ولا سيما لأنه عزَّز استقلالية القرار السياسي الفلسطيني والذي خول المنظمةَ من التفاوض على الاتفاقات السياسية وإبرامها باسم الشعب الفلسطيني، كما حصل لاحقًا في اتفاقات أوسلو في تسعينات القرن الماضي.

إن شرعيةُ التمثيل، بالنسبة إلى حركة تحررية مثل منظمة التحرير الفلسطينية، كانت ضرورية لإنشاء الحركة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، بالتزامن مع إعادة بناء الهوية الفلسطينية وإشراك الشعب الفلسطيني في مشروع وطني سياسي واحد. ولا بد من التأكيد أن هذا التمثيل تحقَّق من خلال الانخراط ونيل الاعتراف وليس من خلال الانتخابات (انظر أيضًا ما كتبه معين رباني في هذه الحلقة النقاشية). ولم يشكك أحدٌ في الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير حتى بدأت، كما رأى البعض، بالتخلي عن مطالب الشعب الفلسطيني الوطنية.

انقطاع منظمة التحرير الفلسطينية عن الشعب الفلسطيني

ظلت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى حتى العام 1988 إلى تمثيل الفلسطينيين كافة، وإلى تعبئتهم للمشاركة في تحرير فلسطين، ولكن التخلي التدريجي عن ذلك الهدف بدأ في 1974 عندما تبنت المنظمة برنامج النقاط العشر الذي ينص على استعدادها في إقامة سلطةٍ وطنية "على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها" إلى أن يتحقق الهدف النهائي المتمثل في تحرير الأرض الفلسطينية كاملةً. غير أن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في 1988 كان بمثابة القبول الرسمي بحل الدولتين، الذي يختزل فلسطين والفلسطينيين جغرافيًا وديمغرافيًا، كحل نهائي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

لقد شكَّل تأسيسُ السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن المناطق المحدودة المتفق عليها مع إسرائيل بموجب اتفاقات أوسلو مرحلةً بارزة في تحول منظمة التحرير الفلسطينية وجلبت معها تحديات جديدة. فبينما ظلت المنظمةُ الممثلَ الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني رسميًا، إلا أن الشكوك حول مدى تمثيلها السياسي كانت تتنامى خصوصا في ظل انتقال ثقل النشاط السياسي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967. وبعد أن كان من المفترض أصلًا بالسلطة الفلسطينية أن تعمل ككيانٍ إداري لخمس سنوات فقط، أضحت واقعًا سياسيًا دائمًا يعتمد على الناخبين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهكذا، وبالإضافة إلى إقصاء الفلسطينيين في إسرائيل، جرى تهميش فلسطينيي الشتات في المنظومة السياسية الجديدة

٢. تندرج الحركة الوطنية الفلسطينية تحت مظلة حركات التحرر الوطنية التي تشترك في مبادئ أساسية عديدة مثل تقرير المصير، والسيادة الشعبية، والتعبئة الجماهيرية، والكفاح المسلح، والتحرير الاجتماعي والثقافي، ومبدأ التدويل.

٣. تجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل لم يكونوا جزءًا من تكوين منظمة التحرير الفلسطينية. ومع أنهم لم يستطيعوا المجاهرة باعترافهم بمكانتها التمثيلية دون مواجهة عواقب وخيمة من المؤسسة الإسرائيلية، إلا أن قيادتهم السياسية اعتبرت منظمة التحرير الممثلَ الوطني للشعب الفلسطيني.

٤. تعكف الشبكة على إصدار دراسة في صيف ٢٠٢٠ حول السلك الدبلوماسي في منظمة التحرير الفلسطينية لتقييم دوره في تمثيل الشعب الفلسطيني، ومدى انخراط الشتات الفلسطيني، الفعلي والممكن، في إحراز الأهداف الوطنية الفلسطينية.

وتهميش مشاركتهم وانخراطهم في مؤسسات منظمة التحرير. أضف إلى تفريغ المنظمة من صلاحياتها وانتقال صنع القرار إلى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها بالرغم من أن رئيس المنظمة ورئيس السلطة كانا شخصًا واحدًا (ياسر عرفات حتى وفاته في 2004، ثم خَلَفه محمود عباس). بعد أوسلو، فقدت منظمة التحرير هدفها الأساسي المتمثل في التحرير، ومعها شريحة عريضة من الشعب الفلسطيني، اللاجئون. وهيمنت السلطة الفلسطينية على المشهد السياسي الفلسطيني، ودشنت مرحلةً جديدةً من بناء الدولة والحوكمة والمواطنة، دون ان يكون معظم الشعب الفلسطيني جزءًا منها.

وهكذا فإن مسألة التمثيل تتجاوز اختزالها بعدد المقاعد وتقاسم السلطة، وتعنى بالحسم حول أي شريحةٍ من الشعب الفلسطيني تسعى المنظمة والسلطة لتمثيلها، وأي مشروع سياسي تسعى المنظمة إلى تحقيقه، وهو الأهم. من الممكن، بحسب التعريف التقليدي للتمثيل السياسي، أن تُعزِّز الإصلاحات الهيكلية المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير،[5] إلا أن السؤال يظل قائمًا حول ما إذا كانت المؤسسات التي سيُعاد هيكلتها ستمثل حقًا مطالب الفلسطينيين بالحرية وتقرير المصير.

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: العودة إلى الماضي أم المضي نحو المستقبل؟

يرتكز المبنى الحالي لمنظمة التحرير الفلسطينية على ميثاقها المعدَّل وعلى نظامها الأساسي الصادر في 1968 بعد سيطرة فصائل المقاومة الفلسطينية على المنظمة. وكان التعديل الرئيسي الذي أدخلته تلك القيادة الجديدة يقتضي تحويل المجلس الوطني الفلسطيني من نظام الانتخاب التمثيلي المبني على حُكم الأغلبية، إلى نظام الحصص واتخاذ القرارات بالإجماع، وقد اعتُمد أسلوب الإجماع تعزيزًا للوحدة السياسية ودرءًا للخصومة والصدامات، ولضمان ألا تتمكن المجموعات المرتبطة بالأنظمة العربية من تقويض العملية السياسية. فضلًا على أن عقد انتخابات ديمقراطية كان أمرًا صعبًا للغاية نظرًا لتشتت الفلسطينيين وعيشهم في كنف دول مختلفة.

كان اتباع الإجماع في اتخاذ القرارات مناسبًا لطبيعة منظمة التحرير الفلسطينية كمظلة للمجموعات الثورية العديدة المنضوية تحتها، ومناسبًا أيضًا لسياق سريع التغير والتقلب لأنه قدَّم السعي لتحقيق الأهداف على الاختلافات الأيديولوجية. علاوةً على أن تحقيق الإجماع اعتمد على التفاوض والاتفاق بين الأحزاب كافة، وأتاح بذلك الفرصة لتمكين الأحزاب والمجموعات الصغيرة مثل النساء والاتحادات. غير أن الفِكر النَظري لا يعكس الواقعَ بالضرورة، ولا سيما حين يتعلق بالسلوك السياسي للمجتمعات الجمعية مثل المجتمع الفلسطيني.

إن فهم السياسة في المجتمع الفلسطيني يقتضي فهمَ البُنية الاجتماعية العربية. وفي هذا الصدد، يُؤكد أستاذ علم الاجتماع، حليم بركات، أن المجتمع العربي مرآةٌ للأسرة، حيث صارت الأحزاب والفصائل الفلسطينية بمثابة الأسرة الجديدة لأعضائها الذين نقلوا هرمية السنّ والطاعة من الأب في الإطار الأسري إلى القائد في الإطار الحزبي.[6] وهكذا، وبالرغم من تطور الحركة الوطنية الفلسطينية والتحول عن نموذج الأسرة السياسية الذي ساد قبل العام 1948، حين هيمنت عائلتا الحسيني والنشاشيبي على المشهد، إلا أن السلوك السياسي

> إن البت في شرعية التمثيل السياسي الفلسطيني يكمن في تعريف طابع منظمة التحرير الفلسطينية إمّا كحركة تحرير وإمّا كمنظمةٍ مكرسةٍ لإقامة الدولة.

لم ينضج كثيرًا. وهذا أثَّر في الطابع التمثيلي لمنظمة التحرير، ويُعلِّل قلة الوجوه والأسماء الجديدة في المناصب القيادية.

ولهذا أتاح نظامُ الحصص وأسلوب التعيين، في الواقع العملي، هيمنةَ الأحزاب السياسية القوية في منظمة التحرير، ولا سيما حركة فتح. واستدام أيضًا الهرميات الاجتماعية من خلال تعيين الأشخاص "المناسبين" وفقًا للمعايير السائدة في المجتمع الفلسطيني، وأفضى إلى تهميش النساء والشباب والفصائل الجديدة والمعارضين لقرارات منظمة التحرير السياسية. وهكذا، فإن للنموذج السياسي القائمِ على الإجماع جانبًا سلبيًا يتجلى في خطر هيمنة حزب واحد على سائر الأحزاب الأخرى، حتى إن الكثيرين ينظرون إلى منظمة التحرير وحركة فتح كوجهين لعملة واحدة.

ساهم عدم التغيير في بنية منظمة التحرير الفلسطينية وجمودها في تركز السلطة في يد الحفنة ذاتها من المجموعات والأفراد، وخصوصا في ظل انعدام عقد للانتخابات أو مبادرات لتوسيع قاعدة الإجماع لاستيعاب حركات أخرى، كحماس التي تمثل عددًا كبيرًا من الفلسطينيين ولكنها تعارض سياسات المنظمة، رغم موقفها الذي أخذ يلين على ما يبدو (أنظر ورقة بلال الشوبكي في هذا التقرير). هذا بدوره أدى إلى

٥. تعريف التمثيل السياسي الذي وضعته هانا بيتكين وربطت فيه التمثيلَ بالديمقراطية والتفويض والمحاسبة من خلال الانتخابات هو التعريف السائد، ولكنه يعرض نموذجًا واحدًا للتمثيل السياسي ويستبعد النماذج الأخرى.

٦. يقترح هشام شرابي نظرية الأبوية الجديدة لفهم السلطة كمُركّب نظري "يشغل الفراغ الواقع بين الأبوية التقليدية والحداثة"، ويقدم شرحًا نظريًا للسلطة في المجتمعات غير الغربية.

عدم ضخ دماء جديدة لإنعاش المجلس الوطني الفلسطيني أو مؤسسات المنظمة الأخرى مثل اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي. ولم تُعقد انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ولا انتخابات رئاسية منذ الانقسام بين حركتي فتح وحماس في 2007 (لم تتعطل الانتخابات المحلية واستمرت في الانعقاد).

تعود هذه الحال بالضرر على فاعليةَ النظام السياسي، وتنال من شرعية منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. لذا، فإن إصلاح المنظمة متطلبٌ أساسي إذا أرادت أن تكون أكثر تمثيلًا وأن تستعيد شرعيتها عند الشعب الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى تعطل الانتخابات التشريعية أو توسيع عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ليشمل مجموعات بارزة جديدة، ثمة ازدواجية وتركّز بنيوي للسلطة في مؤسسات منظمة التحرير، حيث تتقاسم اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وظائف مشتركة، وتتركز السلطة في هذين الجهازين، ولا سيما اللجنة التنفيذية، على حساب المجلس الوطني الفلسطيني. وينبغي النظر في إعادة توزيع السلطة ضمن أي جهود لإصلاح المنظمة، مع مراعاة تفكيك اللجنة التنفيذية والإبقاء على المجلسين الوطني والمركزي.

تقترح العديد من المبادرات الرامية لإصلاح منظمة التحرير أُطرًا عمليةً لعقد الانتخابات وتوزيع السلطة. غير أن معظم تلك المبادرات تفتقر إلى نقاش متعمق حول طابع المنظمة ودورها ووظائفها، والأهم من ذلك كله، برنامجها السياسي. فلا بد من تحديد ماهية منظمة التحرير - حركة تحرير أم منظمة مكرسة لبناء الدولة أم مزيج من هذا وذاك - وإلا فإنها ستغدو كيانًا فارغًا ذا مؤسسات وهمية. ومن المهم أيضًا أن نحدد دورَ منظمة التحرير تجاه السلطة الفلسطينية وإحياء مكانتها التمثيلية من خلال تفاعل الفلسطينيين وانخراطهم. ولن تُثمر الإصلاحات الهيكلية والانتخابات دون اتخاذ هذه الخطوات الأساسية.

تستأثر منظمة التحرير الفلسطينية بمنزلةٍ أساسية في الذاكرة الجمعية الفلسطينية، إضافةً إلى كونها منظمةً جامعةً تضم تحت مظلتها لفيفًا من الأحزاب السياسية الفلسطينية والمنظمات الشعبية والأعضاء المستقلين. فلطالما كانت منظمة التحرير الوطنَ القومي للشعب الفلسطيني الذي يستوعب آمالهم وأحلامهم وتطلعاتهم، وهي لم تنشأ كمنظمة سياسيةٍ في بادئ الأمر وإنما كحركة تحرر ذات طابع هرمي وعسكري. وعندما انتقلت إلى تأسيس دولة فلسطينية، وجدت نفسها عالقةً في العملية الانتقالية من التحرير الوطني إلى بناء الدولة، وفقدت الفاعلية في مؤسساتها ووظائفها.

إن حلَّ شرعية التمثيل السياسي الفلسطيني لا يكمن في إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية أو تفكيك السلطة الفلسطينية، ولا يكمن في عقد انتخابات جديدة أو إدخال إصلاحات تنظيمية تستند على حُكم الأغلبية أو الإجماع، بل يكمن في تحديد طابع المنظمة وهويتها، أهي حركة تحرر أم منظمة مكرسة لبناء الدولة؟ هذا هو السؤال المُلح الذي لا بد من الإجابة عليه.

إذا أجابت منظمة التحرير عن هذا السؤال، وكانت مستعدةً لمواجهة التحدي المتمثل في إعادة هيكلتها، سيكون النموذج الفيدرالي حينها أحد الخيارات المطروحة لقدرته الكامنة على تعزيز التمثيل المحلي وتفعيل المجتمعات المحلية الفلسطينية على اختلاف مواقعها السياسية والجغرافية. فضلًا على أنه يُنشئ شبكةً قيادية شعبية.

الانتخابات آلية عملية تعكس إرادةَ الشعب وانخراطه في نظامٍ سياسي معين. وإذا اختارت منظمةُ التحرير إعادةَ هيكلتها كحركة تحرر، فينبغي لآلية التمثيل المُختار أن تركز على الوحدة الداخلية وبناء الإجماع الفلسطيني من أجل تقليل الصدامات الداخلية. وأمّا إذا اختارت أن تتصدر لجهود إقامة الدولة، فينبغي أن تعكس آلية الانتخابات التنوعَ الداخلي الذي يخلق ثقافة الحوار والاختلاف والتنافس السياسي.

لا توجد صيغةٌ سحرية لإجراء الانتخابات أو تحقيق التمثيل، وإنما لا بد من تحديد الغرض من منظمة التحرير الفلسطينية، وآلية الانتخابات ومبنى المنظمة وقدرتها على التمثيل. والأهم من ذلك كله هو استعادةُ ثقةِ الشعب الفلسطيني في مؤسساته وفي نفسه كفاعلٍ سياسي، وهو أمرٌ أساسي للمشاركة المدنية والانخراط بقَدر ما هو أساسي لتعزيز الشعور بالانتماء.

إما بناء القيادة من خلال الكفاح أو الكفاف الذليل بلا قيادة فاعلة؟ دور الشباب

فادي قرعان

إنّ من أكبر التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني اليوم افتقارَهَ إلى قيادة موحدة وفاعلة، وإن ملءُ هذا الفراغ كما يُرجى مأزقٌ يحظى بتركيز سياساتي في أوساط الفلسطينيين وحتى صُناع القرار الغربيين والعرب والمخططين الاستراتيجيين في الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال الإسرائيلي.

إن العمل على تحديد القائمين على المؤسسات السياسية الفلسطينية كمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وحتى شاغلي المواقع الاقتصادية والاجتماعية والنخبوية البارزة، من أهم الأساليب التي تتبعها الجهات الفاعلة الأجنبية من أجل التأثير على مسار النضال الفلسطيني وآماله في تحقيق الحرية والعدالة والكرامة، أو احتوائه أو تدميره.

لم تكن السياسة الفلسطينية يومًا متجانسة. غير أن العداوات الفصائلية، في ظل اتفاق أوسلو "للحكم الذاتي"، أصبحت مَدعاةً أكبر للانقسام والشِقاق بعدما وجدت سببًا حِسيًّا أكثر يستحق الاقتتال عليه، ألا وهو هياكل الدولة الصورية التي تكفل الحصول على السلطة والمال والجاه. وبالتالي أمست المؤسسات السياسية، ولا سيما منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحركة حماس، مراكز رئيسية للنفوذ والسلطة. وسمحت لأقلية من النُخب السياسية المحلية وأوليائهم الدوليين بإعادة تعريف المصالح الوطنية وديناميكيات السلطة المحلية.

أخذت الجهودُ المبذولةُ للتأثير في القيادات الفلسطينية، وللتقرير في نهاية المطاف بشأن مَن يتولى الزعامة والسلطة

في فلسطين، أشكالًا عديدة على مدار العقود الثمانية الماضية، تراوحت بين الاغتيالات السياسية وبين الدعم المالي المنظم. تطالُ تلك الجهودُ أيضًا النُخبَ المجتمعية وتتسبب - رغمَ أنها ليست ظاهرةً جديدة - بضررٍ كبير بسبب حالة الضعف والتشرذم التي يعيشها الفلسطينيون في الوقت الراهن.

وفي هذه اللحظة الحرجة من تاريخ النضال الفلسطيني، تبرز أهميةُ القيادةِ السديدة كعامل حاسمٍ في تحديد ما إذا كانت إسرائيل وحلفاؤها سيقضون تمامًا على المسعى الوطني الفلسطيني لتحقيق المصير أو ما إذا كان النضال سيعود إلى سالف عهده بخطى ثابتة نحو الحرية وإحراز الحقوق.

يستهل هذا الفصل بوصف معمعة القيادة الراهنة، ومن ثم يطرح مقترحًا لنموذجٍ قيادي. ويتناول المحاولات العديدة التي تبذلها النُخب المحلية والدولية على حدٍ سواء لتقويض ذاك النموذج، وهندسةِ الجيل المقبل من القادة الفلسطينيين حسب رغباتهم. ويركز كذلك على إمكانية صعود جيلٍ جديد من القادة والمعوقات الموضوعة في طريق القيادات الشابة، بدءًا باحتوائها ووصولًا إلى الأساليب الأكثر وحشية في التعامل معها. ويختتم الفصل باقتراح طريق بديلة نحو القيادة.

التشرذم وعدم اليقين

أحكَم الرئيسُ محمود عباس سيطرَته باتخاذ إجراءات من قبيل إعادة تشكيل المجلسين المركزي والثوري لحركة فتح واختيار أعضائهما على شاكلته. فهو السياسي المخضرم عندما يتعلق الأمر بإدامة قبضته على الحُكم. وأعاد أيضًا تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني - برلمان منظمة التحرير الفلسطينية - ليكونَ جهازًا عاجزًا يردد صدى ما يرتأيه عباس نفسه. أمّا قوات الأمن الفلسطينية التي يقودها الرئيس عباس بدعمٍ وثيق من رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، ماجد فرج، فتقمع أشكال المعارضة كافة بدءًا بتهديد أو حتى باعتقال من يقوم بانتقاد القيادة بالكلام في بعض الأحيان ووصولاً إلى قمع تنظيم الفعاليات الجماهيرية. وتستمر السلطة الفلسطينية في فرض عقوباتها الخاصة على غزة، بالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي المجرم أصلًا، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الانقسام وزيادة السخط المجتمعي العام على فتح وحماس. وأعاد عباس كذلك هيكلةَ النظام القضائي الفلسطيني بتعيين قضاة في المحكمة العليا ومجالس المحاكم التابعة لها بشرطٍ ضمني يتمثل في ولائهم له.

غير أن لوم القيادة وحدها على الوضع الكارثي الذي يعيشه شعبنا منذ توقيع اتفاقات أوسلو وما استتبعته من سياسات استبدادية هو تبسيط مبالغٌ فيه في ظل التحديات الهائلة التي نواجهها اليوم. فعلينا ألا ننسى التشتتَ والتشرذم السياسي والجغرافي المفروض على الفلسطينيين، ولا إعادةَ الهندسة المجتمعية المتبعة منذ عقود بدعم المجتمع الدولي وتنفيذه المباشر. لا بد للمرء أن ينتقد أصحاب المناصب العليا في منظمة التحرير الفلسطينية لافتقارهم الرؤية وتقاعسهم، وأن يُدركَ في الوقت نفسه أنهم أصبحوا بيادق ضمن سلسلةٍ معقدة ومتشابكة من الفاعلين والمصالح والتفاعلات. كما وفشلت العديد من الحركات البديلة، في الأراضي المحتلة سنة 1948 وحتى في الشتات، في ملء الفراغ القيادي الذي خلقه اضمحلال دور منظمة التحرير.

> التغيير الحقيقي في القيادة في السياق الفلسطيني الحالي يجب أن يبدأ من الأسفل إلى الأعلى، أي انطلاقًا من القاعدة.

وفي ضوء هذه المعضلة، يغدو العمل على بناء قيادةٌ فعالة تعبئ وتقود الكفاح الوطني أولوية أساسيةً في إعادة توجيه المسار السياسي للنضال الفلسطيني من أجل التحرر. ولكن بدلًا من مناقشة ماهية القيادة التي يريدها أو يحتاجها الفلسطينيون، ينبري معظم المحللين إلى التركيز على الأفراد الذين تريد القوى الخارجية أن تفرضهم كزعماء فلسطينيين و/أو على رؤية الرئيس عباس والنخبة السياسية الحالية بشأن انتقال السلطة بما يستديم الوضع الراهن و/أو على ما إذا كان الانهيار المجتمعي والوطني الشامل حاصلٌ لا محالة.

وهكذا فإن "القيادةَ" تُؤطَّر كما لو أنها لا تتأتى إلا بفرضها من سلطة أعلى. وهذا افتراضٌ خاطئ لأن داخل شعبنا الفلسطيني فاعلين حقيقيين وقوةً تمكّنه من تغيير قواعد اللعبة. لذا فإن التغيير الحقيقي في القيادة في السياق الفلسطيني الحالي لا بد وأن يبدأ من الأسفل إلى الأعلى، أي من الحاضنة الشعبية. وهذا التغيير يتطلبُ إحياءَ الشعور بقوة الفعل والإرادة في نفوس الأفراد والمجتمع، وبالتالي توسيع دائرة القيادة الجذرية الهادفة والفاعلة على كافة المستويات، المتمكنة من تنفيذ الخطوات اللازمة على الصعيد الشعبي للوصول إلى الهدف الأسمى.

يناقش القسم التالي نموذجَ القيادة الجديدة التي يحتاجها الشعب الفلسطيني والتي لا بد أن تكون فعالةً وحكيمة ومقاوِمة وقادرة على تغيير ديناميكيات السلطة الحالية.

نموذج "القيادة من خلال المقاومة"

انطلاقًا من الواقع المبين أعلاه، ومن دراسة النماذج الناجحة تاريخيًا لنضالات التحرر، ومن خبرتي الشخصية كمنظمِ لحملات شعبية وسياسياتية، أقترح نموذجًا للقيادة ملائم

للسياق الفلسطيني، وأسميه نموذج "القيادة من خلال المقاومة". وهو يقوم على ثلاث ركائز.

أولاً، القدرة على الهام وتجنيد وتوحيد الآخرين من أجل السعي الاستراتيجي نحو الأهداف المشتركة. وهذا يتطلب تحمل المسؤولية عن تهيئة "الظروف التي تُمكِّن الآخرين من تحقيق الغاية المشتركة في مواجهة عدم اليقين". ولا يقتضي ذلك تبوأ منصب رسمي أو التحلي بشخصية عامة كاريزماتية، وإنما تحمل المسؤولية الكاملة عن مهمة تنظيم الآخرين لتحقيق الغاية المشتركة.

ثانيًا، الكفاح أو المقاومة، وهو الجهد الاستراتيجي والمنظَّم الذي يبذله بعض الشعب الفلسطيني أو كلُّه (وحلفاؤه) لتغيير ميزان القوة بين الظالم والمظلوم باتباع أساليب ثاقبة وشرعية وأخلاقية تُخلُّ بالنظام والاستقرار والقدرة على السيطرة لدى الظالم.

ثالثًا، بروزُ أفرادٍ ضليعين ومتفانين من الحاضنة الشعبية يدركون دورهم وفاعليتهم ومسؤوليتهم على تنظيم العمل الشعبي وتهيئة الظروف اللازمة للدفاع عن الحقوق الفلسطينية. ومن الصعوبة بمكان تحقيقُ هذه الركيزة لأنها تتطلب مقاومةً فعالةً مستدامة لبناء المصداقية في ظل السياق الوطني الحالي المتسم بشدة الاستبداد والقمع. غير أن هذه الركيزة ضرورية للغاية.

بالرغم من أن كتب التاريخ لا تبرز هذه الصورة بوضوح، تظهر أية دراسة متمعنة للتاريخ أن العمل المقاوم الجذري هو الذي مهد أهم السبل لبروز قيادة فاعلة في السياقات التي اتسمت باستشراء القمع والظلم. فذاك أحمد بن بلة في الجزائر، ونيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا، وموهانداس غاندي في الهند. وهؤلاء الزعماء كلهم اضطلعوا في بداياتهم بدورٍ أساسي في نضالات التحرر في بلدانهم من خلال قيادة أنماطٍ مختلفة من المقاومة والكفاح ضد ظالميهم، واكتسبوا المصداقية والقوة من خلال تلك العملية.[1] وهذه الظاهرة لا تقتصر على جهود مناهضة الاستعمار في الجنوب العالمي، حيث اكتسب جورج واشنطن مصداقيته من قيادته الثورة، واكتسب شارل ديغول مصداقيته من خلال المقاومة في الحرب العالمية الثانية. ببساطة، عندما يستشري الظلم، المقاومة الفاعلة هي التي تبني الشرعية للقيادة وتلهم الشعوب بالأمل.

لم يكن هؤلاء الزعماءُ معصومين من الخطأ، ولكنهم اكتسبوا الشرعية بتضحياتهم من أجل المبادئ التي آمنوا بها، ورفضوا التنازل عن حقوق شعوبهم "لقاء الثمن المناسب". وبثوا الثقة بجسارتهم وشجاعتهم، ونظَّموا أفعال المقاومة انطلاقًا من المستوى الشعبي، وناوروا محتليهم، وقدّموا رؤيةً من أجل مستقبلٍ أفضل.[2] ومع أنهم لم ينجزوا العمل كلَّه وحدهم، إلا أنهم قادوا جوانب مهمة في نضالاتهم لأجل المقاومة لا لأجل الكَفاف.

لقد حظي المجتمع الفلسطيني بقادةٍ كهؤلاء على المستويات كافة على مر تاريخه، ولا يزال يستذكر الكثيرين منهم كشهداء من أجل قضيته. غير أن قوى الهيمنة وحلفاءها في فلسطين لم تألُ جهدًا لقمع واغتيال هذا النوع من القيادة انطلاقًا من إدراكها بفاعليته، وعملت في الوقت نفسه على تشجيع نماذج القيادة العقيمة المفتقرة إلى قوة الإرادة وصفة الفاعل والراغبة في التنازل عن المبادئ والحقوق الأساسية. وأذكر أدناه ثلاثًا من تلك المساعي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الاستمرار في تقويض القيادة الفلسطينية في مهدها

يمكن تصنيف الطُرق المتبعة في النيل من تطور القيادات الفلسطينية - ولا سيما الشابة - وإدراجها تحت عناوين التكنوقراطية المضلِّلة، والقبضة الأمنية، والقمع المؤسسي.

الهوس بالتكنوقراطية

تركز السلطة الفلسطينية وحلفاؤها الدوليون على المقاربات التكنوقراطية في إعداد "القيادات الشابة" و"الخبراء" وتعيينهم في مناصبَ في الحكومة الفلسطينية. ومن تلك المقاربات المجالسُ البلدية الشبابية ورحلات "القادة الشباب" المدفوعة الثمن إلى أوروبا أو الولايات المتحدة للاطلاع على الديمقراطية الغربية. ومع أنها تُثري التجربة التعليمية بلا شك، إلا أنها لا تُمكِّن هؤلاء القادة الشباب من التصدي للوضع السياسي الراهن والاحتلال الإسرائيلي ولا من بناء القوة التغييرية الفعالة الضرورية في هذه المرحلة.

بل على النقيض من ذلك، تُبعد تلك البرامجُ بعضًا من الشباب الفلسطيني الأقدر والألمع عن أنماط المقاومة الفعالة، وتوجِّههم نحو قطاع المنظمات غير الحكومية التي عادة تفتقر إلى الفاعلية الحقة. وتربطهم كذلك بمسار اقتصادي يقوم في طابعه وهدفه على الأنا الفردية الشخصية وليس الأنا الجمعية. بل إن تلك البرامج في بعض الحالات تصبح "وصمةً" في سجل المشاركين فيها تنمُّ عن قبولهم لدى الغرب أو السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يُقلل الثقة بينهم وبين مجتمعاتهم المحلية ومن ثم يعزلهم ويجعلهم أكثر اعتمادًا على الجهات الفاعلة الخارجية. وفي حالات أخرى، يتبنى المشاركون سريعو التأثر، دون أن يشعروا، خطابًا وموقفًا بعيدًا عن واقعهم أو سياقهم المحلي، يُرضي الدبلوماسيين والجماهير الأجنبية.

١. تعني المقاومة عمومًا كلَّ جهد منظَّم يبذله المجتمع، بعضُه أو كله، بهدف الصمود في وجه قوة ظالمة أو عرقلتها أو هزيمتها، وفي سياق هذه المقالة تتكون المقاومة من أعمالٍ أخلاقيةٍ واستراتيجية وفعالة.

٢. العديد من قادة المقاومة المناهِضة للاستعمار خانوا مبادئهم بعد التحرير، وأسسوا دولًا مستبدة. وبالرغم من أهمية هذه الدروس للنضال الفلسطيني، إلا أن الفلسطينيين لا يزالون في مرحلة التحرير - لذا فإن التركيز على القيادة الفُضلى في هذه المرحلة هو موضوع هذه المقالة.

وبذلك يتخلى هؤلاء القادة الشباب بسذاجة عن دورهم كفاعل وعن روايتهم الوطنية وحتى بدون وعي عن إرادتهم، معتقدين أن الحوار مع الحكومات الغربية سوف يساعدهم في خدمة القضية الفلسطينية. ولكنهم لا يفهمون السياسة الدولية، فمعظم الدبلوماسيين يعلمون أن إسرائيل أقامت نظامًا شبيهًا بنظام الأبرتهايد ينتهك أساسيات القانون الدولي، حتى وإنْ لم يجهروا بذلك إلا بعد تقاعدهم.[3] ومع ذلك يمتنع المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراء يُغير الوضع الحالي لأن ميزان المصالح والقوة ليس في صف الفلسطينيين. ورغم أهمية الرأي العام، إلا أنه لا يحدد بمفرده السياسة المتبعة تجاه هذا الصراع.

بالرغم من هذا الإدراك، يتحاشى معظم الفاعلون الدوليون دعمَ الفلسطينيين أو حتى توصيتهم ببناء أي قوة محلية حقيقية بتغيير توازن القوة مع الاحتلال أو زيادة تكلفته من خلال المقاومة، وذلك بسبب الثمن السياسي ومقتضيات تحالفات بلدان هؤلاء الدبلوماسيين مع إسرائيل ولوبياتها ذات التأثير والنفوذ. واليوم، تُحجِم غالبية الدول الغربية حتى عن دعم الجهود السلمية المتواضعة الساعية إلى حظر منتجات المستوطنات غير القانونية من دخول أسواقها، رغم التأييد الشعبي في معظم الأحيان لتلك الخطوات.

وهكذا تريد الجهات المسيطرة الأجنبية ووسطاؤها الفلسطينيون قادةً شباب يستطيعون قولبتهم وتشكيلهم،

> إن الفلسطينيين، على تشتتهم، ليسوا منقسمين في رؤيتهم إزاء المستقبل كما هو المفترض في الغالب.

وليس قادةً شباب يَتحدُّون الحدودَ المرسومة لهم. بالطبع ثمة بعضُ الاستثناءات في صفوف الدبلوماسيين، إذ منهم مَن يسعى إلى إشراك متحدثين يتحدون تصورات مسؤوليهم. ومع ذلك، تظل تلك الاستثناءات نادرة.

لم يتوقف الهوس بالتكنوقراطية منذ 27 عامًا، وتمخَّض عنه "جيل وسط" من التكنوقراطيين الفلسطينيين الذين يتحدثون اللغات الأجنبية بطلاقة ويعرفون كيف يسحرون النُخب الأجنبية، ولكنهم غير فاعلين في استخدام مهاراتهم لتحقيق التغيير التحولي في مجتمعاتهم المحلية من أجل إحقاق الحرية والعدالة. وعلاوةً على ذلك، شهدت السنوات الأخيرة عودة المشاريع التي تستهدف الشباب، ليس في فلسطين وحسب وإنما في الشرق الأوسط كافة، كوسيلةٍ لبث خطاب أمريكي نيوليبرالي في أوساط شباب المنطقة يركز على الكَفاف الاقتصادي بدلًا من التحرر السياسي.

الاستثمار بالأجهزة الأمنية لمصلحة النُخب

حصل قطاع الأمن الفلسطيني على دعمٍ مالي ولوجستي دولي متواصل، يُرسِّخ هيمنةَ زمرةٍ من النخبة الفلسطينية مستعدةٍ لتنفيذ الطلبات الإسرائيلية الأمنية. وفي إطار البرامج التدريبية الأجنبية، تنشأ علاقاتٌ بين الفاعلين الأجانب وكبار القادة الأمنيين مصممةٌ لاجتثاث أي عناصر ثورية في مرتبات قوات الأمن الفلسطينية.

تتراوح آليات التدريب على القمع ما بين محاكاةِ التهديدات التي لا تُفرِّق بين الاجرام وبين المعارضة الصادقة وبين استخدام أفلامٍ من قبيل فيلم "الربان والقائد"، الذي تُعنى قصته بالحروب النابليونية، وليس الأفلام السياسية أو الأفلام التي تنطبق على الواقع المحلي، وفقًا لِما أسرَّه لي خبراء في قطاع الأمن الفلسطيني. بل إن فيلم "انفيكتاس"، الذي يروي حكاية نيلسون مانديلا وتجربة جنوب أفريقيا، مُنع من بعض الدورات التدريبية المصممة لتعليم قادة الوحدات الصغيرة المهارات القيادية لكي لا تنتقل بعض الأفكار حول المقاومة الجنوب الأفريقية للمتدربين الفلسطينيين.

تعزز هذه البرامج، بالإضافة إلى ترويجها التعاونَ مع أجهزة الاحتلال، فكرةَ أن فرض النظام على المواطنين بالعنف هو وسيلةٌ مشروعة للحفاظ على الأمن والنظام. فيغدو الفلسطينيون المقاومون ضد المحتل في نظر قوات الأمن "عناصر تزعزع الاستقرار تجب مراقبتها ومن ثم معاقبتها."

وعلى صعيد متصل، تستخدم إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية وبعض الحكومات الغربية قدرةَ قوات الأمن على منع الانتخابات الديمقراطية في فلسطين كفرصةٍ لملء المؤسسات الحكومية الفلسطينية والنخب الاقتصادية بجيل جديد من "الشخصيات السياسية" و"رجال الأعمال" و"المؤثرين" الكارهينَ للمخاطرة من أجل الوطن أو المناوئين لكل أشكال مقاومة الاحتلال حفاظًا على مصالحهم الشخصية. وتتراوح ممارسات إسرائيل والقوى الخارجية الأخرى بين الاعتقالات والاغتيالات، وتوزيع الموارد المالية، والسماح بازدهار بعض الشركات (شركة الروابي مثالًا)، ودعوة الأفراد لحضور فعاليات الدبلوماسية الثانوية. وما هذه إلا بضعة أمثلة للأساليب المتنوعة المستخدمة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر لتغيير معالم وحتى معنى كلمة "القيادة" ومكانتها كفاعل. وهذه الممارسات تَحُول على وجه الخصوص دون ظهور جيلٍ جديد من القادة الجذريين، وفي حال صعود بعض الأفراد تعمل هذه الأجهزة وقوات الاحتلال على اعتقالهم وقمعهم وحتى اغتيالهم.

٣. ومن هؤلاء السفير الفرنسي السابق في الولايات المتحدة الأمريكية، جيرار آرو، الذي قال قُبيل انتهاء خدمته: "تجد إسرائيلُ الوضعَ الراهن مريحًا جدًا لأنها تفعل ما يحلو لها. فهي تسيطر على الضفة الغربية، ولكنها في الوقت نفسه غير مُضطرة إلى اتخاذ القرار المؤلم بشأن الفلسطينيين - إمَّا أن تجعلهم عديمي الجنسية تمامًا وإمّا أن تمنحهم الجنسية الإسرائيلية... ولكنها لن تمنحهم الجنسية الإسرائيلية، لذا سيتعين عليها أن تضفي الطابع الرسمي على الوضع الراهن، والذي هو كما نعلم، أبرتهايد. سوف تصبح دولة أبرتهايد رسميًا. بل هي كذلك من الآن."

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الحالة الريعية لم تنجح في احتواء جميع أبناء الكوادر الأمنية والنُخب كافة، ولا سيما أن بعض الأفراد يرون ويشمأزون من الفساد المتزايد في الطبقة الحاكمة. وبحسب شهادة مراقبين مطلعين على المشهد الفلسطيني، تدور نقاشات داخلية ساخنة حول دور قوات الأمن في فصول النضال الفلسطيني المقبلة، حيث يُركز هؤلاء المراقبون على الكارثة التي يمكن أن تتسبب بها الولاءات المتناحرة بين قادة فتح داخل هذه القوى ولا سيما إنْ لم يلتق المجتمع الفلسطيني على نموذجٍ جديد من الكفاح الموحد من أجل التحرير.

الاضطهاد السياسي المؤسسي

تُعد الفصائل السياسية في المجتمع الفلسطيني متواطئةً في عرقلة صعود القيادات الشابة. فعلى الرغم من أن جميع الأحزاب السياسية الفلسطينية تمتلك حركاتٍ وأذرعًا شبابية تابعة لها، إلا أن آلياتها الداخليةَ محكومةٌ بشبكات المحسوبية وصِلات القرابة بدلاً من المعتقدات أو الرؤى السياسية المشتركة. تُظهر الاستطلاعات المتاحة حول آراء الشباب والمشاركة في الأحزاب السياسية أن 73% ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا ليس لهم أي ارتباط سياسي، و62% لا يثقون في أي فصيل سياسي، و80% يؤيدون تأسيس حزب شبابي مستقل.[4]

غير أن انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات تشهد في معظم الأحيان استحواذَ حركتي فتح وحماس على غالبية الأصوات دون أي منافسة تُذكر. أما المجموعات القليلة التي تتحدى هيمنة الحزبين، وتسعى إلى تأسيس حركات مستقلة، فإنها كثيرًا ما تواجه قيودًا تفرضها مجالس الطلبة، وإدارات الجامعات، وقوات الأمن. ناهيك عن المبالغ الطائلة التي تنفقها الأحزاب السياسية للفوز في الانتخابات الطلابية في الجامعات، وناهيك أيضًا عن مصلحة قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ولحماس في تجنيد القيادات الواعدة واحتوائها.

وفي واقع الأمر، يتحيز غالبيةُ الطلاب لأحد الجانبين بسبب علاقات القُربى أو المحسوبية، وينأون بأنفسهم عن السياسات الحزبية في كل شيء إلا بالاسم، ولا سيما أنْ لا فرصةَ لغالبيتهم في الارتقاء في صفوف الحزب. فضلًا على أن معظم قادة الأحزاب السياسية يزدرون أعضاء الحزب الأصغر سنًا لأنهم يميلون إلى انتقاد رؤسائهم بسبب كرههم، ابتعادهم عن العمل الوطني والاستبداد الذي يمارسونه.[5] وغالبًا ما تدفع الأحزاب الحدّ الأدنى من الأجور للشباب لقاء قيامهم بالأعمال الروتينية داخل الحزب والتمنظر بهم أمام وسائل الإعلام، ولكنها لا تدعهم يضطلعون بأدوار أهم. ويُفضي ذلك إلى نزوح أفواجٍ من الشباب عن الهياكل الحزبية.

وفي حين ينضم بعض أعضاء الأحزاب السابقين إلى مجموعاتٍ شبابيةٍ مستقلة قد تتماشى مع قيم أحزابهم السابقة وفلسفاتها ولكنها مستقلة في صنع قرارها وتنظيمها، إلا أن غالبيةَ أعضاء الأحزاب السابقين يتخلوا عن السياسة برمتها. وهكذا تتبخر طاقاتٌ هائلة وقدراتٌ قيادية كامنة، وتغدو شرائحُ واسعةٌ في المجتمع منقطعةً وغير مشاركة ولا مطلعة.

تتسم الوسائل الثلاث المتبعة في إضعاف القيادة الفلسطينية - الهوس بالتكنوقراطية، والأمن والعنف لتحقيق مصالح النخب، والاضطهاد السياسي المؤسسي - بأنها متشابكة، وقد باتت الآن من المقومات الأساسية للقمع المنهجي الذي يمارسه الاحتلال. فهي تسحق القيادة الجذرية، وتُوجِد طبقةً مصطنعةً وغير فعالةٍ من "القادة" متشبثةً بالوضع الراهن. وهكذا يظن البعض أن مساعي المقاومةِ والتغيير عقيمةً، إنْ لم تكن مستحيلةً، في المجتمع الفلسطيني اليوم. غير أن هذا الاستنتاجَ انهزاميٌّ وغير صحيح.

إمكانية قيام جيل جديد من قادة التغيير

تُولَد القيادات، كما أشرنا في سياقات السيطرة الاستعمارية والاضطهاد العسكري، من خلال الأعمال التي تركز على المقاومة الاستراتيجية. وفي السياق الفلسطيني، يمكن أن نتصور جيلًا جديداً من القادة الملتزمين بهدف الحرية والكرامة الذين يقررون مسارَ المقاومة والنضال الجذري انطلاقًا من المستوى المجتمعي المحلي إلى المستوى المؤسسي الأوسع، جيلًا يخرج من شوارع مدن الضفة وغزة وحيفا، ووديان الخان الأحمر، وسهول العراقيب، وناطحات السحاب في الشتات، وأزقة مخيمات اللاجئين، ليعززوا قوة الإرادة والثقة بالفعل داخل مجتمعاتهم ليجددوا الآمال التي سحقت.

ومع أن هذا لن يكون سهل التحقيق، إلا أن هناك نماذج لقيادات وُلدت من رحم المقاومة طوال قرن الكفاح الفلسطيني بدءًا بثورة 1936-1939 ومرورًا بإنشاء المجموعات المسلحة في ستينات القرن الماضي وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التي فرضت فلسطين والفلسطينيين على ساحة الأحداث العالمية في السبعينات وهيأت الظروف لاندلاع الانتفاضة الأولى، وثمة أمثلةٌ أخرى كثيرة. ولا بد من الإشارة أيضًا إلى المسار الذي سلكه الفلسطينيون الذين بقوا في أرضهم في 1948 من أقليةٍ مستعمرةٍ ومسحوقة إلى فئةٍ تتحدى الوضع الراهن باحتجاجات يوم الأرض، وما زالت تَكبرُ كقوةٍ جذرية لا يستهان بها.

٤. يعود تاريخ هذا الاستطلاع إلى العام ٢٠١١، وبالتالي هناك حاجة واضحة لإجراء استطلاعات حديثة.

٥. يقول مَن أتواصل معهم في الأحزاب السياسية المختلفة في فلسطين إنهم تعرضوا للسخرية أو الإسكات عندما اقترحوا إحداث أبسط التغييرات في السياسات المتبعة. أمّا الشباب الممتثلون لتعليمات حزبهم ويساعدون قادتهم - غالبًا في الأمور التقنية - فإنه ينالهم الشكر، ولكنهم لا يرتقون إلا لمستوى معين فقط.

لقد أوجدت تلك الجهود شبكاتٍ من الوعي السياسي والصمود، واكتسبت الثقة، ووسعت رؤية هؤلاء ومسارهم في المقاومة الأخلاقية لدرجة أن شرعيتهم وقدرتهم التنظيمية صارت تشكّل تحديات خطيرة للوضع السياسي الراهن.

غير أن العقود الثلاثة الماضية شهدت للأسف اضمحلال تلك الشبكات أو تبدد أهميتها. لذا لا بد من بناء نموذج جديد يُحيي أفضل ما في النماذج القديمة، ويبتكر كذلك ما يناسب خصوصيات السياق السياسي الحالي.

وبالنظر إلى الدروس المستفادة من تاريخ الفلسطينيين أنفسهم وتاريخ الحركات الأخرى المناضلة من أجل الحقوق، نجد من الواضح أن التنسيق على المستوى الأوسع ضروري حتى وإنْ كان الفاعلون يعملون ضمن مجتمعاتهم المحلية. وهذا يتطلب بناءَ نظامٍ قيادي متدرج لا يؤدي فيه اعتقال أحد القادة أو عجزه إلى انهيار الحركة. ويقتضي أيضًا تجنب التنافس بين الأنا الفردية والأنا الجمعية أو السعي وراء السلطة من أجل السلطة، بما يجعل مهمةَ إحقاق الحرية والعدالة لفلسطين هي الضابط الأساسي والنهائي في عملية صنع القرار.

إن شبكةً قياديةً كهذه ستكون قادرةً على إشهار القوة الخطابية من خلال الرواية الموثوقة التي تُعطي الحركة تعريفها عبر رؤية موحدةٍ لِما هو ممكن. وهي مهمة صعبة لأن تشتتُ الفلسطينيين أدى إلى تشتت رؤيتهم الموحدة، وتسبَّب في حصر النضالات في سياقاتها المحلية. فتصور التحرير لدى الفلسطينيين القاطنين في الولايات المتحدة أو أوروبا، على سبيل المثال، يختلف كثيرًا عن تصور الفلسطينيين الذين يعانون منذ أجيال من العنف المتواصل، وتردي الظروف المعيشية، والافتقار إلى حقوق الإنسان الأساسية في مخيمات اللاجئين. وحتى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، تختلف النظرة إلى وسائل تحقيق الحرية والعدالة بالنسبة إلى التجمعات البدوية في محيط القدس الشرقية، مثلًا، عن وسائل رواد الأعمال الشباب في الخليل.

ومع ذلك، فإن الفلسطينيين، على تشتتهم، ليسوا منقسمين في رؤيتهم إزاء المستقبل كما هو المفترض في الغالب. فهم متوحدون في إيمانهم وهدفهم بتحقيق الحرية والعدالة والكرامة في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، وللاجئين والمنفيين الفلسطينيين، ويدركون أن هذه الرؤية تتطلب نضالاً وتضحيةً كبيرة ومستدامة. أمّا

خلافهم، فحول بعض الجوانب الفنية لِشكل الحل أو الوضع النهائي، وفي الوقت الراهن يظل حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين جدلًا عقيمًا، لأن كلاهما مستحيلٌ في الأجل القريب وكلاهما مستحيل إذا لم يسبقه بناءُ قوة حقيقية قادرة على قلب ميزان القوة ضد المشروع الصهيوني.

إن تفادي النقاش السطحي والعقيم الدارج لأكثر من عقدين حول حل الدولة/حل الدولتين يمنح، في الواقع، شعورًا بالارتياح، حيث يجد المرء، في المقابل، حماسًا في المناقشات حول إعادة بناء الشبكات القيادية من خلال المقاومة، وقلب ميزان القوى، وبناء رؤية حقيقية للمستقبل انطلاقًا من القواعد الشعبية – هذا هو النقاش الأساسي والعمل الجذري الذي يجب أن يجري في كل أزقة فلسطين وفي بيوت أهلنا في الشتات.

ولكن كيف يمكن فعليًا الشروع في مثل هذا النوع من العمل؟ يحتاج العملُ ليبدأ شرارةً صغيرة من إرادة الفاعل الحرة المنبثقة نحو المقاومة، وإصرارًا لدى المجموعات الصغيرة، أو حتى الأفراد، الراغبين في تنظيم مجموعات أكبر تركز على أساليب النضال الذكية والفاعلة؛ وتقديم الخدمات العامة المستدامة التي تبني المصداقية.[6]

وفي نهاية المطاف، إذا سعى عدد كافٍ من الفلسطينيين في أماكن وجودهم المختلفة إلى ممارسة دورهم كفاعل مقاوم، وعقدوا العزم على بناء فرق وتجمعات تؤمن وتنفذ المقاومة الفعالة والاستراتيجية بكافة أشكالها ومهما كان حجمها، فسوف تنشأ شبكات ممتدة من المقاومة. وعندما يأخذ هؤلاء الفاعلون بالظهور، ستقع على عاتقهم مسؤولية توحيد أنفسهم حول رؤية مشتركة واتباع أساليب متطورة ومدروسة في التنسيق لمقاومة القمع والاضطهاد. وببطء سيبنون الثقة من خلال عملهم، ويبثون التنوع المحمود في الفكر والتجارب سنابل تنمو منها تجارب مقاومة جديدة. ولنا فقط أن نتخيل شكل القيادة الجديدة التي ستنمو من هكذا تجارب وتتعلم من تاريخنا، والقدرةَ الكامنة في المجموعات المنظَّمة في كل قرية، وجامعة، ومدينة، ومخيم لاجئين، وحركة عدالة اجتماعية، إذ تبادر في التحرك في اتجاه المقاومة الفعالة، وتبني المصداقية والأمل بأفعالها.

وعلى الرغم من أن هذا المسعى يتطلب المخاطرة والتضحية، فإن الإرادة وقوة الفعل اللواتي يستهدف هذا السبيل إحياءهما هما المفتاح الحقيقي للتحول المنشود في شكل ومعنى "القيادة الفلسطينية".

٦. ملاحظة من الكاتب: يدعو الكاتبُ الشبابَ الفلسطينيين المهتمين في معرفة المزيد حول شكل هذا التنظيم أن يتواصلوا معه عبر حساباته وصفحاته على وسائل التواصل الاجتماعي.

نموذج قيادة من الشتات الفلسطيني في الولايات المتحدة

دانا الكرد

تناقش هذه الورقة نموذجًا للعمل الفلسطيني باشره فلسطينيو الشتات في الولايات المتحدة الأمريكية. الهدف من نشر هذه الورقة هو استخلاصَ الدروس من نماذج القيادة الجديدة التي تطلقها تلك المجموعات التي تنجح في التنظيم بفاعلية، والتي يمكن الإستفادة من خبراتها في خدمة الشعب الفلسطيني عمومًا. وأشير بكلمة "الشتات" في هذا السياق إلى الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين التاريخية، والذين يشكّلون بحسب بعض التقديرات قرابة نصف عدد الفلسطينيين الكلي.[1]

وبطبيعة الحال، لا يُعد الشتات الفلسطيني في الولايات المتحدة وحدةً واحدة، وتتباين نماذج العمل الحِراكي من منطقة إلى منطقة، ومن ولاية إلى ولاية، وحتى من مدينة إلى مدينة. وبما أن نضالات المجتمعات تتباين تبعًا لسياقاتها المختلفة، كذلك استجابة الناشطين فيها تكون متباينةً بحسب ما يقتضيه ذاك السياق المعين. وهكذا تتعذر في هذه المادة المقدمة الإحاطةُ بكل أشكال التنظيم المتنوعة في مجتمعات الشتات في الولايات المتحدة. غير أنه من المفيد أن نتناول المسار التطوري لمنظمات مختارة، مثل حركة الشباب الفلسطيني التي استطاعت أن تحشدَ ما يكفي من الدعم من مختلف أنحاء الولايات المتحدة لتنظمَ فعالياتٍ وطنيةً ودولية أيضًا.

١. لا يوجد إحصائية دقيقة لعدد الفلسطينيين الأمريكيين، حيث تشير بعض التقديرات المستمدة من دراسات أجريت في عقد الثمانينات إلى أن العدد يبلغ ٢٥٠,٠٠٠؛ الا ان العدد الحالي بحسب American Community Survey يبلغ ٨٢,٠٠٠ (بناءً على التسجيل الذاتي للبيانات). للاستزادة في هذا الموضوع انظر: Kathleen Christison, "The American Experience: Palestinians in the U.S.," Journal of Palestine Studies 18, 4 (1989): 18–36 as well as Carlos Cortés, Multicultural America: A Multimedia Encyclopedia (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2013), 1670-1671.

لا تقدم هذه االمادة بأي حالٍ من الأحوال سردًا شاملًا لجميع المنظمات ذات الحضور الوطني، وإنما تعرض نموذجًا قياديًا جديرًا بالدراسة والتأمل. فالعديد من المنظمات الناشطة على صعيد الجامعات، مثلًا، كحركة طلاب من أجل العدالة في فلسطين، تعكس نماذج فاعلة وناجحة جدًا بلا شك، ولكن لن يتم التطرق لها هنا، لأن للتنظيم على مستوى الجامعات قيودًا واعتبارات مختلفة، وستكون القدرة أقل

على تعميم الدروس المستمدة من تجربتها على سائر الشعب الفلسطيني.

حركة الشباب الفلسطيني: من الولايات المتحدة إلى الساحة الدولية

تأسست حركة الشباب الفلسطيني (عُرفت سابقاً باسم شبكة الشباب الفلسطيني) في العام 2006، وكانت تضم 35 ناشطًا من حول العالم يجتمعون في برشلونة.[2] كان الهدف من الشبكة أن تمثلَ تجارب الفلسطينيين المتنوعة المعاشة، من الشتات وحتى فلسطين التاريخية، في محاولةٍ لخطّ مسار يُخرج الفلسطينيين من حالة الجمود التي فرضتها اتفاقات أوسلو. وبحسب تعبير أحد الأعضاء الأوائل: "أرادت الشبكةُ أن تتدارس المعضلات والنضالات التي يخوضها الشباب الفلسطيني في مواقعهم الجغرافية المختلفة" لتحديد "سُبل المضي قدمًا."

كان دافعُ الكثيرين من هؤلاء للانضمام إدراكَهم أن عمَلهم في قطاع المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان لم يكن "نشاطًا سياسيًا" - بالرغم من التزامهم الفكري والعملي تجاه القضية الفلسطينية - ولم يمنحهم الحيز اللازم لاستثمار الروابط الدولية بين الشباب الفلسطيني في مواقع الشتات المختلفة. وبالنسبة لهؤلاء الأعضاء، فإن قضايا تمكين الشباب ضمن البنية الأساسية للسياسة الوطنية الفلسطينية جزءٌ لا يتجزأ من الأزمة الفلسطينية. فلم يكونوا مناهضين لأشكال الحِراك التقليدية التي سبقت نشاطهم، وكانوا مستعدين لتطبيق الدروس المستخلصة حيثما أمكن، ولكن ليس ثمة ما ينص على استدامة الأشكال التقليدية لأجل أنها تقليدية وحسب. وبحسب أحد الأعضاء، فإن هذا جعل المشاركين "يستثمرون عاطفيًا" في نجاح الشبكة.

وفي العام 2007، تعاونت الشبكة مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين لإقامة مؤتمر في فرنسا بحضور 100 مشارك. أسفرت تلك المبادرة عن عقد اجتماع الجمعية العامة التأسيسي في مدريد في 2008 بمشاركة 28 عضو يمثلون 28 دولة صادقت على الجمعية العامة. وامتلكت المنظمة ما يكفي من الزخم لإطلاقها بحضور ما يزيد على 150 مشاركًا مثلوا 33 دولة في الاجتماع. وهكذا بدأ العمل على بناء شبكة دولية من خلال المعسكرات الصيفية وحملات التثقيف السياسي التي استفاد منها ما يزيد على 1000 شاب وشابة من أكثر من 30 دولة.

نجحت حركة الشباب الفلسطيني في تجاوز عواصف كُبرى وأجواء سياسية مضطربة لأنها ظلت نشطة.

ومع اندلاع ثورات الربيع العربي، قررت شبكةُ الشباب الفلسطيني في جمعيتها العامة المنعقدة في اسطنبول 2011 أن تُعيد إطلاق نفسها بمسمى حركة الشباب الفلسطيني. واقترن هذا التعديل بالعديد من التغييرات الهيكلية مثل فتح باب العضوية للأعضاء العرب. وبالنظر إلى "الربيع العربي" الواعد، أعادت حركة الشباب الفلسطيني تقييم أهمية البُعد العربي في النضال الفلسطيني. وفكَّرت تحديدًا في قدرة الثورات العربية على توفير فرص جديدة لفلسطين، وكيف يمكن للفلسطينيين أن يدعموا التحولات المتبلورة في المنطقة ويشاركوا فيها، بهدف تحويل العالم العربي إلى ساحةٍ أساسية للنشاط المستقبلي.

٢. هذه البيانات مستمدة من مقابلات مع العضو المؤسس في حركة الشباب الفلسطيني، لبنى قطامي، ومع مشاركين في برنامج المدرسة الصيفية التابعة للحركة. وكانت قطامي قد اختارت الحركةَ موضوعًا لأطروحتها.

لكن سرعان ما تلاشى هذا التفاؤل، كما جميعنا يعلم. وشهدت اجتماعات الجمعية العامة ومؤتمرات الحركة اللاحقة انقسامات أكثر، حيث انقسم الأعضاء حول قضايا من قبيل الثورة في سوريا، وكيفية التعامل مع القمع المتزايد الذي يواجهونه في بلدانهم. وفي الاجتماع المنعقد في عمَّان 2014، اتخذت الحركة قرارها بإيقاف الأنشطة الدولية حتى يتسنى لكل فرع من فروعها أن يركز على التحديات التي يواجهها في سياقه الخاص.

التركيز من جديد على الولايات المتحدة

أمست حركة الشباب الفلسطيني بعد ذلك أكثر نشاطًا في الولايات المتحدة على وجه خاص، بينما واجهت الفروع الأخرى للحركة صعوبات في استدامة الزخم. وحتى العام 2015، كانت الحركة متركزة في منطقة خليج سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا بالإضافة إلى فرعها في مدينة سان دييغو. ولكن بعد إطلاق مبادرة المدرسة الصيفية في 2015، استطاعت الحركة أن تدشّن فروعًا أخرى في مدن متعددة في الولايات المتحدة. وأخذت تلك الفروع منذ ذلكً الحين تركز على ثلاثة أهداف رئيسية: بناء مجتمعات عربية محلية قوية من خلال البرامج الثقافية والخدمات الاجتماعية؛ والربط بين البُعدين الوطني والدولي للنضال الفلسطيني من خلال إحياء الروابط بين الشباب الفلسطيني والعربي؛ وبناء العلاقات مع المجتمعات الأخرى، مثل مجتمعات السود ومجتمعات السكان الأصليين، ومؤازرتها في نضالاتها المحلية.

استطاعت حركة الشباب الفلسطيني، بحسب أحد أعضائها، أن تتجاوز عواصف كُبرى وأجواء سياسية مضطربة لأنها ظلت نشطة، وسعت إلى وضع الحلول للمشاكل الناشئة مع تدشين كل فرع. وعلى سبيل المثال، لَمَس الأعضاء

> التركيز على الشباب أساسيّ في استدامة الحماس والحيوية داخل الحركة من أجل الحقوق الفلسطينية.

المؤسسون بعد المؤتمر الأول وجود "إشكالات حول الأصالة"، عدم توافق بين الشباب القادمين من أماكنَ مختلفة حول مَن الأكثر تمثيلًا لفلسطين وقضايا الفلسطينيين. ولفض تلك التوترات، حرصت الحركة على أن يركز برنامج المدرسة الصيفية (سوريا 2009) على مسائل الهوية على وجه التحديد. وكما الحال في أي منظمة تطوعية، نشأت القيادة داخل حركة الشباب الفلسطيني نشوءًا طبيعيًا تبعًا لمدى التزام المشاركين بالعمل في كل مشروع. فكل اجتماع من اجتماعات الجمعية العامة يتفق على أهدافٍ معنيةٍ، ويطلب متطوعين من بين المشاركين لتصدُّر لجانٍ المتابعة.

في الفترة ما بين 2009 و2014، كان قيادة حركة الشباب الفلسطيني من الولايات المتحدة الذين أشركوا في التنظيم الدولي للحركة أكثر ارتباطًا بمؤسسات الشتات الفلسطيني التقليدية الأقدم. أمّا اليوم، فقد باتت قيادة الحركة أصغر سنًا وأقل ارتباطًا بالنشاط الفلسطيني التقليدي. وبذلك باتوا يتمتعون بقدرةٍ أكبر على الإبداع والابتكار في أهداف حملاتهم وأنشطتهم. فعلى صعيد هدف الحركة المتمثل في الترابط مع المجتمعات الحليفة، مثلًا، بعثت الحركة وفودًا إلى محمية ستاندينغ روك في الولايات المتحدة، وقادت وفدًا من شباب السكان الأصليين إلى فلسطين في 2018، الأمر الذي أحرز تقدمًا في العلاقة مع الحركة المدافعة عن حقوق السكان الأصليين في الولايات المتحدة. وبعثت الحركة أيضًا وفدًا إلى جنوب أفريقيا في نيسان/أبريل 2019 بالتشارك مع مركز إفريقيا والشرق الأوسط لربط النضال الفلسطيني بحركات أخرى عبر طرق جديدة ومثيرة للاهتمام. وقد اختارت الحركة كذلك أن تتبنى نموذجًا يقوم على العمل التطوعي برغم صعوباته وتحدياته لأن الحركة لا تريد الوقوع في فخ المنظمات غير الحكومية بكل ما ينطوي عليه من مصالح خارجية متنوعة.

لقد أثبتت هذه الآلية وهذا النموذج المتجاوب نجاحَهما، حيث أطلقت حركة الشباب الفلسطيني فعليًا عددًا من البرامج، مثل منحة غسان كنفاني الفنية لدعم الشباب المهتمين في الثقافة والهوية الفلسطينية، ومبادرات "الجامعة الشعبية"، والعمل الداعم للاجئين في اليونان وفي سان دييغو بولاية كاليفورنيا بهدف ربط نضال اللاجئين الفلسطينيين بقضية حقوق اللاجئين حول العالم.

إن الدروس التي يمكننا أن نتعلمها من دراسة الحالة هذه مهمةٌ. فهي، أولًا، ضرورية لمعرفة الاختلافات والتباينات في التجارب المعاشة وإتاحة المساحة للفلسطينيين في سياقات مختلفة للتنظيم والتصدي للتحديات التي يواجهونها في بيئاتهم دون فرض حلول معمَّمة عليهم. وسمَحَ هذا لحركة الشباب الفلسطيني بإعادة الهيكلة بعد أن سُحقت العديد من الثورات العربية، ومكَّنها من استدامة نشاطها رغم المعوقات. وثانيًا، تفيد الدروس بأن التركيز على الشباب أساسي في استدامة الحماس والحيوية داخل الحركة. فمن الواضح أن لا فائدةَ تُرجى من استنساخ أشكال التنظيم ذاتها - التي ربما تكون قد نجحت في الماضي - لأجل الحفاظ على التقليد وحسب دون تقييم حقيقي لجدوى تلك الاستراتيجيات في الوقت الحاضر. ولا بد أيضًا أن توضَع قضايا الشباب في الصدارة، وأن يُستَوعبوا في مواقع القيادة.

منظمة التحرير الفلسطينية: تحويل الأزمة إلى فرصة

مروة فطافطة

في الوقت الذي تتسبب جائحة كوفيد-19 في محنةٍ إنسانية وخسارةٍ في الأموال والأنفس حول العالم، وتوشك إسرائيل على ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة أو كلها، يتوجب على الفلسطينيين أن يحولوا هذه الأزمة إلى فرصة. فبدلًا من انتظار إسرائيل حتى تقضي ببطء على السلطة الفلسطينية التي أسستها اتفاقات أوسلو، لا بد من فصل منظمة التحرير الفلسطينية عن السلطة الفلسطينية والعمل على استعادة ولاية المنظمة وصفتها التمثيلية ومساءلتها أمام الشعب التي تدَّعي تمثيله.

فهل لنا أن نرتأي نظامًا من القيادة والمحاسبة يُمكِّن الشعب الفلسطيني من المساهمة في القرارات السياسية التي تُحدد مسار حياتَهم، وتوفر سُبلًا لاتخاذ إجراءات تصحيحية وحيزًا للانخراط والمشاركة السياسية الفلسطينية؟ وربما إذا استعرضنا بعض تحديات الماضي سنتمكن من تصور مستقبلٍ مغاير تكون فيه منظمة التحرير المُمثِّلة والمساءَلة محورَ النِّضال الفلسطيني من أجل العدالة وتقرير المصير.

خرافة التمثيل

تكمن المهمة الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها "الممثل الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني في تمثيل جميع الفلسطينيين أينما تواجدوا جغرافيًا ومهما اختلفت تياراتهم الأيدولوجية. وقد انبرت منظمة التحرير في سنواتها الأولى لقيادة حركة التحرر الوطني، ونجحت في لم شمل فصائل المقاومة الفلسطينية تحت مظلة واحدة في أعقاب هزيمة 1967. وأنشأت أيضًا مؤسسات مجتمعية

وجمعيات في مخيمات اللاجئين ومنظمات لفلسطينيي الشتات، ومؤسسات إنمائية رئيسية.

ضِمنت هذه الطريقة استمرارية منظمة التحرير الفلسطينية من ستينات القرن الماضي وحتى ثمانيناته، وحققت المنظمة في تلك الفترة نجاحاتٍ مشهودةً مثل إعادة ترسيخ هوية الفلسطينيين كشعب باعتراف العالم، واكتسبت المنظمة صفةَ الممثل الشرعي الوحيد لذلك الشعب. غير أن العدالة وتقرير المصير لم يتحققا إلى الآن، ولم تُساءَل منظمة التحرير عن هذا الإخفاق إبان قيادة الراحل ياسر عرفات أو قيادة محمود عباس. بل لا يزال النقاش حول أزمة القيادة الراهنة، إلى الآن، مرتهنًا بالشخصيات. فلا يزال السؤال المتكرر هو: ماذا سيحدث بعد محمود عباس؟ وهذا ينم عن شخصنة القيادة الفلسطينية وعن استبعاد الجسم السياسي الفلسطيني من المعادلة.

تراوحت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الشعب الفلسطيني منذ عقد التسعينات ما بين مدٍّ وجزر اتسم تارةً بالانخراط الشعبي وتارةً بالانقطاع، ومع ذلك لم تكن الفجوة بين الجسم السياسي الفلسطيني وبين القيادة أكبر مما هي عليه اليوم.

لم تكن الفجوة بين الجسم السياسي الفلسطيني وبين القيادة أكبر مما هي عليه اليوم.

كان النضال من أجل تحرير فلسطين هو الغايةُ الأصلية من تعبئة المجتمعات الفلسطينية، حيث نصت المادة 11 من الميثاق الوطني الفلسطيني (1968) على أن "يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير". وكانت هذه المهمة مصدرًا مهمًا تستمد منه منظمة التحرير شرعيتها ونفوذها. غير أن الشكوك أخذت تطال ولايتها حين حوَّل

انطوى هذا التغيير في استراتيجية منظمة التحرير على ثلاثة تداعيات، أولها أن المنظمة، بتخليها عن النضال من أجل تحرير كل الأرض الفلسطينية والتركيز على هدف إقامة الدولة، قد نقلت ثقلها السياسي وتركيزها من الشتات الفلسطيني ومجتمعات اللاجئين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن هنا بدأ الانفصال ما بين الشعب الفلسطيني وممثّله، ومن ثم كبرت الفجوة بسبب فشل اتفاقات أوسلو التي وقّعتها إسرائيل ومنظمة التحرير في عقد التسعينات وإنشاء السلطة الفلسطينية.

ثانيًا، لم يُترجَم التغيير في مهمة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تغيير في هيكلها التنظيمي وصنع القرار، الأمر الذي أفضى إلى مزيد من الشلل وانعدام الفاعلية. فكان صنع القرار داخل المنظمة قائمًا على نظام الحصص الذي مثَّل فصائل المقاومة الفلسطينية وليس المجتمعات الفلسطينية. ومع أن المجلس الوطني الفلسطيني خصَّص مقاعد للمفكرين الفلسطينيين والنقابات العمالية والمنظمات النسوية والطلابية وغيرها، ومع أن بعضهم كان مستقلًا وبعضهم كان يمثل فصائل أخرى، إلا أن الكثيرين كانوا ينتمون لحركة فتح والتي ظلت تهيمن على منظمة التحرير منذ 1968.

لم يكن اختيار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالانتخاب، ولذا كان اختيار الممثلين لهيئاتها المختلفة ممارسةً من ممارسات تقاسم السلطة ولم يعكس التركيبة المتغيرة في النظام السياسي الفلسطيني. وهذا يفسر جزئيًا هيمنة فتح على المنظمة وإقصاء الحركات الإسلامية المتمثلة في حماس والجهاد الإسلامي.

شدَّدت الاتفاقية المبرمة بين الفصائل الفلسطينية الاثني عشر سنة 2005 والمعروفة باسم إعلان القاهرة على الحاجة إلى إصلاح منظمة التحرير على أساس إجماع الفصائل الفلسطينية كافة. غير أن ذلك توصيفٌ خاطئ لِما يعنيه الإصلاح، لأنه ينطوي على تقسيم الكعكة بين الفصائل الفلسطينية، بدلًا من تمكين الشعب الفلسطيني من انتخاب ممثليه أو اختيارهم بحرية. وهو يفترض أيضًا أن الفصائل الفلسطينية لا تزال وسيلةً مهمة للمشاركة السياسية كما كان عهدها في السابق.

ثالثًا، كان العقد الاجتماعي بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الشعب الفلسطيني ينص على تعبئة الفلسطينيين لخوض النضال المسلح والتحرير الوطني. ولكن مشروع إقامة الدولة كان بمثابة التخلي عن هذا الهدف وتبني هدف آخر يجعل الفلسطينيين "مواطنين" ترعاهم حكومتهم. ووفَّرت السلطة الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تكون سلطةً انتقالية ومؤقتة، الأساسَ الإداري والتنظيمي والسياسي الذي أرادته القيادةُ الفلسطينية أساسًا للدولة الفلسطينية المستقبلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة ضمن حدود 1967. وضَمِن تدفق المساعدات الأجنبية مكانة السلطة الفلسطينية كحاكم للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وكممثل الفلسطينيين الفعلي أمام إسرائيل وفي سياق عملية السلام. وأخذت أهمية منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها تنحسر في الحركة الوطنية، وتعرضت المجتمعات الفلسطينية في مخيمات اللاجئين والشتات إلى تهميش أكثر.

وباختصار، لم توجد آليات محاسبة داخل منظمة التحرير الفلسطينية تضمن استشارة الفلسطينيين بشأن القرارات السياسية الحاسمة المتخذة باسمهم بالرغم من الولاية التمثيلية للمنظمة التي عززها الاعتراف الدولي بها في 1974. ويرى أسامة خليل أن المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية ربما امتلكا ولايةً ديمقراطية على الورق اضطلع المجلس بموجبها بدور "البرلمان لكافة الفلسطينيين" واضطلعت اللجنة بدور الذراع التنفيذي، إلا أن اللجنة التنفيذية مارست في الواقع صلاحيات واسعة في صنع القرار، بما فيها القرارات الخاصة بالموازنات، بينما كان المجلس الوطني يبصم فقط على قرارات اللجنة.

مسار نحو التجديد؟

إن السؤال المُلح الآن، بالنظر إلى وجود فراغ قيادي واضح، هو عمّا ينبغي فعله لاستعادة أهمية منظمة التحرير الفلسطينية. أولًا وقبل كل شيء، يجب فصل منظمة التحرير تمامًا عن السلطة الفلسطينية، ومن ثم يجب إرساء آليات للمحاسبة وتفعيلها لضمان كفاءة سير العمل داخل المنظمة.

إن الفصل بين منظمة التحرير وبين السلطة الفلسطينية ضروريٌّ لأسباب عديدة، منها أن مؤسسات المنظمة والسلطة أمست في ظل الحُكم المشخصن اللاديمقراطي لرئيس المنظمة والسلطة، الحالي والسابق، أذرعه التنفيذية الطولى التي تعمل على ترسيخ حكمه وتنفيذ قراراته. وحين تحوَّل المجتمع الدولي باهتمامه وأمواله إلى السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، أضحت منظمة التحرير عاجزةً إلى حدٍ كبير.

ويغدو الفصل ضرورةً أيضًا لأن الكثير من الفلسطينيين لا يزالون يرون مشروعَ إقامة الدولة، رغم عدم نجاحه، كأحد الطرق الممكنة لتحقيق تقرير المصير الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، يؤمن عددٌ كبير ومتزايد من الفلسطينيين بأن المشروع الوطني يجب أن يعود إلى تبني الدولة الديمقراطية الواحدة التي تضمن التعويض الكامل والمساواة بين الجميع. وسواء كانت هذه النتيجة أم تلك، فإنه يتعين على الفلسطينيين حشدَ قوةٍ كبيرة تفوق حتى ما حشدوه في عقدي الستينات والسبعينات. وستكون هناك حاجةٌ لتسخير القوة الكاملة للشعب الفلسطيني التي لا يمكن حشدها دون الاستعانة بمنظمة التحرير.

ومع ذلك، لا بد من محاسبة منظمة التحرير الفلسطينية أمام الشعب الفلسطيني حتى تكون فعالة.

ينبعُ مفهوم المحاسَبة من فكرة أن المؤتَمنين على ممارسة السلطة لخدمة القاعدة الشعبية يجب أن يكونوا مُساءلين أمامها من حيث أوجه استخدامهم السلطة والموارد، بغض النظر عمّا إذا كان هؤلاء المؤتمنون منتخبين أم معيَّنين. وتقتضي المحاسبة أيضًا أن يحظى جمهور الناخبين بحق الاطلاع على عمل هؤلاء وقراراتهم والاستفسار بشأنها، وفي التعبير عن موافقتهم عليها أو معارضتها.

ولا بد من توفر ثلاثة عناصر أساسية حتى يكون تدبير المحاسبة فعالًا، وهي الشفافية (إعلان القرارات والخطط والموارد على الملأ)؛ والمساءلة (يجب على القادة الممثلين أن يبرروا قراراتهم أمام شعبهم)؛ وإلزامية التنفيذ (أي أن تترتب "عقوبةٌ" ما على فشل الممثلين في عملهم، كأن لا يُعاد انتخابهم مرةً أخرى أو مقاضاتهم بواسطة مؤسسات داخلية مستقلة). وسوف يتطلب تطبيق هذه العناصر تجديدًا وإصلاحًا ديمقراطيًا في ولاية منظمة التحرير ومؤسساتها وطريقة عملها.

> يجب فصل منظمة التحرير الفلسطينية تمامًا عن السلطة الفلسطينية، ومن ثم يجب إرساء آليات للمحاسبة والمساءلة وتفعيلها لضمان كفاءة سير العمل داخل المنظمة.

ولا يكفي أن تكون اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير مساءَلةً أمام المجلس الوطني الفلسطيني، كما هي الحال الآن على الورق فقط، وإنما يجب على اللجنة والمجلس كليهما أن يكونا مساءَلين أمام هيئات مستقلة لضمان أنهما ينفذان ولايتيهما، ولا يسيئان استخدام السلطة، ولا يخضعان للمحسوبية والفساد. ولا بد من التفكير مليًا بطريقة تكوين هذه الهيئات المستقلة، ومثلًا يمكن دعوةُ لجنة من المحامين والقضاة الفلسطينيين المشهود لهم من كافة أنحاء فلسطين ومن التشتات لتكوين تلك الهيئات.

ثمة بُعدٌ آخر مهم للمحاسبة يكمن في العلاقة بين الشعب وبين السلطة التي تمثله. فبدلًا من إعطاء الأفضلية لاثني عشر فصيل فلسطيني، لا بد من إبقاء الباب مفتوحًا أمام الفلسطينيين كافة لتمثيل شعبهم إذا انتُخبوا أو اختيروا للقيام بذلك بحرية ونزاهة. وهذا يفرض تحديًا رئيسيًا يمكن التغلب عليه. فهناك جهود مبذولة لعقد انتخابات مباشرة، ويمكن استخلاص الدروس المستفادة منها. فضلًا على أن القادة الفلسطينيين يستطيعون، مثلًا، الاستثمار في إعادة فتح المراكز المجتمعية التي توفر مساحةً للاستماع والتشاور مع الفلسطينيين المشتتين في أصقاع الأرض.

وفي هذا الصدد، كثيرًا ما يتم تجاهل السفارات والمكاتب التمثيلية الفلسطينية. لا تزال منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع بموقفٍ دولي قوي، ولا سيما بعد اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقب غير عضو سنة 2012. ويمكن للسفارات حيثما وجدت مكاتبها أن تساهمَ في إعادة بث شعور الانتماء في المجتمعات الفلسطينية بطرق عديدة مثل عقد الاجتماعات وجلسات الاستماع للمجتمعات والجاليات الفلسطينية في الشتات لإدامة التواصل معها وإشراكها في التطورات السياسية الواقعة على الأرض وفي استجابة القيادة لها. ولكن ربما يتعين عليها في مواقع كثيرة أن تعمل بجدٍ أكبر للوصول إلى الفلسطينين من غير المؤيدين لحركة فتح وقيادة السلطة الفلسطينية والمقربين منهما.

إن الظرفَ الوطني الفلسطيني متميزٌ وفريد، الأمر الذي يجعل مسألةَ القيادة والتمثيل والمحاسبة تتطلب التخيل والقدرة على التكيف ولا سيما في مواجهة احتلالٍ عسكري وحشي ونظام عنصري يحرم اللاجئين حقَّهم في العودة ويمنع المساواة عن الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، ومن مصلحته أن يُبقي الفلسطينيين، شعبًا وقيادةً، مشتتين ومنقسمين. وبالرغم من ذلك، يزخر تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر بالأمثلة لنجاح التنظيم والتعبئة السياسية الشعبية مثل الثورة الفلسطينية على الانتداب البريطاني في 1936-1939، والسنوات الأولى من عمر منظمة التحرير الفلسطينية، والانتفاضة الأولى. إنَّ هذه التجارب وغيرها بمثابة تَذكِرة وبوصلة موجِّهة للشعب الفلسطيني وقدرته على رسم مستقبله بنفسه.

© Joe Catron

الخاتمة: من أزمة إلى فرصة

لم تكن الحركة الوطنية الفلسطينية منذ انطلاقها في عقد الستينات أكثر تراجعًا وتقهقرًا مما هي عليه اليوم. ومع ذلك، تأتي هذه الأزمة الحادة بفرصٍ لا بد من اغتنامها: وهذه هي الرسالة الرئيسية للمادة المتضمنة في هذا التقرير وللفريق السياساتي الذي تديره الشبكة.[1] يُشدد الكُتّاب على أن الوقت قد حان لاستعادة منظمة التحرير الفلسطينية كمُمثل وطني للشعب الفلسطيني، وأنه يجب على الفلسطينيين أن يسعوا إلى كف يد السلطة الفلسطينية عن التغول المستمر على قيادة المنظمة ومواردها. حيث باتت السلطة المنشأة بموجب اتفاقات أوسلو تسيطر على أجزاء مبتورة من الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما تعكف قوات الاحتلال الإسرائيلية الغاشم على ضم الأرض دون سند قانوني واستيطانها.

يَفترض الفريقُ السياساتي أن الشعب الفلسطيني لا يملك بديلا في الوقت الحاضر سوى استعادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثلهم الوطني بالرغم من تفريغها من مضمونها ودورها. ولا يغفل الكُتّاب إخفاقات منظمة التحرير على مدار العقود الماضية ولا موقفها الضعيف اليوم. ولا يكتفون بتحليل بعض الأسباب الرئيسية التي أفضت إلى ذلك، وإنما يقترحون حلولًا ممكنة التطبيق. تتناول ثلاثة من تلك المواد السياساتية هيكلَ منظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها ومهمتها وصفتها التمثيلية، لتِضمنَ للقارئ فهمًا جيدًا للقدرة الكامنة في المنظمة والتحديات التي تواجهها، وتمهدَ الطريق لمقالات الأخرى تتناول القيادة الشبابية الواعدة وتحدياتها.

١. يستند هذا القسم إلى مادة كتبتها الزميلة السياساتية في الشبكة، يارا هواري، أوردت فيها معلومات أساسية.

يتتبع بلال الشوبكي، في البداية، تطورَ الحركات الإسلامية المتمثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، المستبعدتين من إطار منظمة التحرير منذ تأسيسهما بالرغم من تمثيلهما شريحةً كبيرة من الفلسطينيين. ويستحضرُ الجهود المبذولة لضم الحركتين في مؤتمر القاهرة المنعقد سنة 2005، والذي صدر عنه إعلان القاهرة الذي لم تُنفَّذ بنوده إلى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الفصائل التي شاركت في المؤتمر أعربت عن "اعتقادها بأن استمرار تهميش منظمة التحرير الفلسطينية يرقى إلى انتحار سياسي". ومنذ ذلك الحين، دعت حماس (في 2017) والجهاد الإسلامي (في 2018) إلى إعادة بناء منظمة التحرير على أسسٍ ديمقراطية وليس إسلامية، الأمر الذي من شأنه أن يُسهِّل ضمهما أكثر.

تناقش نجمة علي ضرورةَ إشراك جميع الفلسطينيين، مرةً أخرى، في حركتهم الوطنية. وتبيِّن كيف تحقق ذلك في السنوات الأولى حين اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية صفتها التمثيلية وشرعيتها من انخراط الفلسطينيين فيها ومن صنع القرار بالإجماع لا بالاقتراع. وتصف كيف انقطعت منظمة التحرير عن الشعب الفلسطيني بدءًا باللاجئين والمنفيين في الشتات وانتهاءً بالفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، علمًا بأن المنظمة لم تستطع رسميًا تمثيل الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل. وتُعنى الأسئلة الملحة التي ينبغي الإجابة عليها بالمشروع السياسي لمنظمة التحرير وشرائح الشعب الفلسطيني التي تسعى إلى تمثيلها. وإلى حين الإجابة على هذه الأسئلة الأساسية، لن تُحقِّق مساعي الإصلاح غايتَها المنشودة.

يتناول فادي قرعان في صميم تحليله مسألةَ القيادة. وبدلًا من خوض النقاش العقيم ذاته حول هوية القائد التالي، يُصرّ فادي على أن التغيير في القيادة الفلسطينية يتطلب إحياءَ الشعور بالقدرة على الفعل لدى الأفراد والمجتمعات، بما يوصل القيادة إلى كل مستوى من مستويات المجتمع. يستعرض فادي الوضعَ الراهن وكيف وصل إلى ما هو عليه اليوم، ويقترح نموذج القيادة الأمثل لخدمة القضية الفلسطينية بالاستناد إلى تجربته كمنظِّم فعاليات وإلى أمثلة من حركات ثورية أخرى. ويُسمي نموذج القيادة المقترح "القيادة من خلال المقاومة"، ويشدد على أن المقاومة يجب أن تكون "أخلاقية واستراتيجية وفعالة". غير أن برامج بناء القيادات الشبابية كثيرًا ما تعمل على احتواء الشباب وإضعاف القيادة الديمقراطية. وثمة العديد من الأمثلة المستمدة من التاريخ الفلسطيني والحركات الأخرى للتصدي لذلك. والأهم هو أن القيادة ستحتاج إلى إشهار القوة الخطابية من خلال روايتها التي تُعطي الحركة تعريفها عبر رؤية موحدة لِما هو ممكن.

تكتمل مقالة فادي بتحليل أجرته دانا الكرد لمثال ممتاز للقيادة الشبابية بناءً على دراسة أعدتها حول الحركات الشبابية. تركز دانا في مقالتها على حركة الشباب الفلسطيني، التي تأسست في الولايات المتحدة ونجحت في إنشاء حركة عابرة للحدود الوطنية لبضع سنوات قبل أن تُعيد تركيزها على الولايات المتحدة وتنكب على إقامة علاقات مع حركات أمريكية أخرى مدافعة عن الحقوق والعدالة مثل حركات السود والأمريكيين الأصليين. وقد توصلت دانا في تحليلها الى نتائج رئيسية مثل إدراك مدى أهمية الاعتراف بالتباينات في التجارب المعاشة من أجل التغلب على العقبات، وأهمية التركيز على الشباب لاستدامة حيوية الحركة وقدرتها على النمو.

تَبني مروة فطافطة مقالتها على جميع ما سبق، حيث تشير إلى أن تنفيذ إعلانَ القاهرة لن يؤدي سوى إلى تقسيم الكعكة بين الفصائل الفلسطينية الاثني عشر الحالية ولن يضمن انخراط الشعب الفلسطيني ومشاركته. وتُسلِّط الضوء على غياب آليات المحاسبة والمساءلة الفعالة في منظمة التحرير الفلسطينية عبر تاريخها الطويل بالرغم من القرارات الخلافية التي اتُخذت باسم الشعب. وتدعو بصوت عالٍ إلى فصل منظمة التحريرعن السلطة الفلسطينية وإلى استعادة ولايتها، وهو أمرٌ ممكن ولا بد منه لمجابهة مساعي إسرائيل لخنق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقترح كذلك بعض الخطوات العملية لتطبيق تدابير المحاسبة والمساءلة.

يصدر هذا التقرير في وقتٍ حرج تسعى فيه إسرائيل إلى شرعنة احتلالها للأراضي المحتلة في 1976 بدعم من الإدارة الأمريكية التي اعترفت بالفعل، في عهد الرئيس دونالد ترامب، بضم إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية ووافقت على الخطة الإسرائيلية لضم الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد رفضت القيادة الفلسطينية الخطة كما يجدر بها، ولكنها لا تزال متشبثةً بالخط السياسي (معايير أوسلو) الذي قاد الفلسطينيين إلى أضعف موقفٍ في تاريخه. فضلًا على أن القيادة الفلسطينية لا تزال تُعلِّق آمالها على جهات فاعلة أثبتت لعقودٍ افتقارَها الإرادةَ السياسية لإعمال الحقوق الفلسطينية.

لم تكن الحاجة أكثر إلحاحًا من الآن إلى التفكير في استعادة منظمة التحرير الفلسطينية كقيادةٍ ممثلةٍ للشعب الفلسطيني وظروفه الجغرافية والاجتماعية والسياسية المختلفة. يُبرز هذا التقرير المسائل الأكثر إلحاحًا التي ينبغي معالجتها أولًا قبل الشروع في استعادة المنظمة، بما فيها المصالحة بين الفصائل السياسية، وآليات التمثيل والمحاسبة، ونماذج القيادة. ومن شأن هذا الخطوات أن تُعيد لنا منظمة التحرير الفلسطينية وهدف التحرير.

ملحق 1: نبذة عن منظمة التحرير الفلسطينية

تأسّست منظمة التحرير الفلسطينية في القدس في 1964 بعد دعوة مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة إلى إنشاء منظمةٍ تمثل الشعب الفلسطيني.

تبنى المجلس الوطني الفلسطيني الميثاق الوطني في العام 1964 وعدَّله في 1968. وفي العام 1974، اعترفت جامعة الدول العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة رسميًا بمنظمة التحرير بصفتها "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني."

وفي 1988، صادقَ المجلس الوطني الفلسطيني على حل الدولتين لإنهاء الصراع مع إسرائيل، وعدَّل الميثاق الوطني ليعكسَ قبوله بعملية أوسلو للسلام واعترافه بإسرائيل.

في 2012، رفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مكانة فلسطين في الأمم المتحدة، ومنحتها صفة دولة مراقب غير عضو، الامر الذي خولها المصادقة على معاهدات الأمم المتحدة. اتُخذ هذه الخطوة "دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقا للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن."

تتكون منظمة التحرير الفلسطينية من ثلاثة أجهزة (للاطلاع على الأطر السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، انظر هذا المرجع باللغة الإنجليزية، وهذا المرجع وأيضًا هذا المرجع باللغة العربية).

1. المجلس الوطني الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة التشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية، ويُعد أرفع هيئات صنع القرار في المنظمة. تقع على عاتقه مسؤولية صياغة سياسات المنظمة، ولا بد من انعقاده للمصادقة على أي تعديلات في الميثاق. وهو بمثابة البرلمان الفلسطيني في المنفى، ويمثّل كل الفلسطينيين باستثناء المواطنين في إسرائيل. يضم المجلس الوطني الفلسطيني 747 عضوًا (تُفيد تقديرات أخرى بأن عدد الأعضاء الحالي يبلغ 794) من فلسطين والشتات. تُمثل تركيبة المجلس الوطني الفلسطيني جميع قطاعات الشعب الفلسطيني حول العالم، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية (لكل منها حصة محددة)، والأفراد المستقلين بمن فيهم المفكرون والزعماء الدينيون وقطاع الأعمال.

وُضع نظام انتخاب المجلس الوطني في 1965، وكان من المفترض أن ينتخب الشعبُ الفلسطيني أعضاءَه بالاقتراع المباشر. تنص المادة (5) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية: "يُنتَخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية." وتنص المادة (6) على أنه "إذا تعذّر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات." وفي الواقع، لم تنعقد قط انتخابات المجلس الوطني بالصيغة التي نص عليها في النظام الأساسي بسبب الصعوبات التي ينطوي عليها ذلك.

2. المجلس المركزي الفلسطيني

تأسّس المجلس المركزي الفلسطيني في العام 1977 بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني ليكون حلقة وصل بين المجلس الوطني وبين اللجنة التنفيذية. يضم هذا الجهاز الصانع للقرارات 143 عضوًا بمن فيهم 15 ممثلاً للمجلس التشريعي الفلسطيني التابع للسلطة الفلسطينية، و18 عضوًا من اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير، وممثلين عن عدد من الفصائل الفلسطينية.

3. اللجنة التنفيذية

ينتخب المجلسُ الوطني الفلسطيني أعضاءَ اللجنة التنفيذية البالغ عددهم 18 عضوًا (مقاعدُ ثلاثةٍ منهم شاغرة في الوقت الحالي، ويُقال إنها محجوزة لعضو من حركة حماس، وآخر من الجهاد الإسلامي، وآخر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين). تتمثل وظائف اللجنة التنفيذية الرئيسية في تنفيذ سياسات المجلسين الوطني والمركزي وقرارتهما، وتوجيه عمل السلطة الفلسطينية والإشراف عليه. ويَشغلُ محمود عباس منصبَ رئيس اللجنة التنفيذية منذ العام 2004، إضافةً إلى كونه رئيس دولة فلسطين ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حركة فتح.

ملحق 2: هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية

المصدر: الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية (٢٠٢٠)، هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية، استنادا إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية وهيكلية المنظمة لعام ٢٠٠٩.

نبذة عن المؤلفين وميسري الحلقة السياساتية والتقرير

قام فريق متخصص ومتفانٍ من محللي السياسات في الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية بكتابة الفصول الواردة في هذا التقرير و/أو تيسير عملِ الحلقة السياساتية المعنية بالقيادة الفلسطينية والمساءلة. تعرض مقدمة هذا التقرير القائمة الكاملة لأعضاء الحلقة السياساتية وتبرز الدور المنوط بكل عضو وعضوة.

نجمة علي ناشطةٌ سياسية وأكاديمية مختصة في علم الاجتماع والعلوم السياسية. عملت نجمة في الفترة ما بين 2014 و2018 كباحثة في المركز الوطني لدراسات السلام والصراع في جامعة اوتاغو في نيوزيلندا، حيث حازت على درجة الدكتوراه.

مروة فطافطة (ميسرة مشاركة للحلقة السياساتية) تدير عمل مؤسسة أكسس ناو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحقوق الرقمية، وعضوة المجلس الاستشاري لحملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

دانا الكرد باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وأستاذة مساعدة في برنامج الدراسات الأمنية النقدية في معهد الدوحة للدراسات العليا.

فادي قرعان مسؤول حملات مؤسسة افاز ومنظم مجتمعي لحملات المقاومة الشعبية، وقد شغل منصب مسؤول المناصرة الدولية مع مؤسسة الحق سابقاً.

بلال الشوبكي أستاذ مساعد ورئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة الخليل في فلسطين.

علاء الترتير (ميسر مشارك للحلقة السياساتية) باحث ومنسق أكاديمي في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف، وزميل بحثي في معهد أبحاث السلام في أوسلو، ومستشار برامج لدى الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية.

الشبكة

شبكة السياسات الفلسطينية

لقراءة صوت فلسطيني رصين في مجال السياسات:

زوروا الموقع الالكتروني للشبكة

الشبكة على تويتر

الشبكة على فيسبوك

تواصلوا معنا عبر البريد الالكتروني

إنضموا لقائمة بريدنا الالكتروني